

تقرير مجلس الإدارة لعام 2015م

يسر مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري أن يقدم لكم تقريره السنوي عن أدائه وإنجازاته وقوائمه المالية للعام 2015م. كما يشمل هذا التقرير أنشطة البنك وشركاته التابعة والزميلة.

1. أنشطة البنك الرئيسية

يتكون البنك من خمسة قطاعات تشغيلية رئيسية، كما هو موضح أدناه، والتي تعتبر الوحدات الإستراتيجية للبنك وتقدم منتجات وخدمات مختلفة، وتُدار بشكل منفصل على أساس الهيكلة الإدارية والتقارير الداخلية.

مصرفية الأفراد: يقدم الخدمات المصرفية للأفراد وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة والتي تتضمن التمويل الشخصي والحسابات الجارية بالإضافة إلى منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة والتي تشرف عليها هيئة شرعية مستقلة.

مصرفية الشركات: يقدم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما في ذلك كافة المنتجات الائتمانية التقليدية، ومنتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة.

الخزينة: يقدم كامل منتجات الخزينة والخدمات بما في ذلك سوق المال وصرف العملات الأجنبية إلى عملاء المجموعة، إضافة إلى القيام بالاستثمارات ونشاطات المتاجرة (محلياً وخارجياً) وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان (المتعلقة بالاستثمارات).

سوق المال: يقدم خدمات إدارة الثروات وإدارة الأصول والاستثمار المصرفي وخدمات وساطة الأسهم (المحلية والإقليمية والعالمية).

المصرفية الدولية: تتضمن خدمات مصرفية مقدمة خارج المملكة العربية السعودية من خلال بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي وفرع البنك ببيروت.

2. أهم الأحداث الجوهرية والإنجازات

شهد عام 2015م تحديات اقتصادية صعبة على جميع الأصعدة، وتمكن البنك الأهلي بالاعتماد على خطته الإستراتيجية وبرامجه الطموحة من مواجهة هذه التحديات والتغلب على الصعاب. وواصل رحلته في تنفيذ أهدافه الإستراتيجية الخمسة التي اعتمدها وهي أن يصبح البنك الأول في الدخل، والبنك الأول في الأرباح، وأفضل بنك في الخدمات الإلكترونية، والبنك الأفضل في خدمة العملاء، والخيار الأول للموظفين حتى يحقق رؤيته في أن يصبح مجموعة الخدمات المالية الرائدة إقليمياً. وقد انعكست هذه الجهود في نتائج البنك المالية المتميزة للعام الرابع على التوالي.

واستمر البنك في استثماره في البنية التحتية وتقنية المعلومات من خلال تقنية الجيل القادم (NextGen) والتي بدأت تؤتي ثمارها في أوائل عام 2015م، حيث أُطلقت النسخة التجريبية لبرنامج التمويل التأجيلي في الربع الأول من العام ليكون أول منتج تُطبق فيه التقنية الجديدة. ونجح النظام الجديد في تقليل فترة انتظار العملاء بنسبة 25% ووقت المعالجة في مكاتب المساندة الخلفية بنسبة 50%. ثم نجح البنك في استبدال مجموعة من أنظمة التشغيل الرئيسية مثل نظام "دفتر حساب الأستاذ العام" ونظام "الموارد البشرية" ونظام "المشتريات" ونظام "إدارة الموجودات الثابتة". ثم تلا بعد ذلك استكمال بقية أنظمة منتجات التمويل في مصرفية

الأفراد ليتم نقل أكثر من 465 ألف حساب تمويل شخصي وتمويل عقاري إلى النظام الجديد، ثم بدأ نشر وتطبيق نظام تقنية الجيل القادم في شبكة الفروع.

ومواكباً لهذا التطور، افتتح البنك الأهلي 7 فروع من فروع الجيل الجديد في عام 2015م، كان أولها فرع التخصصي بالرياض. وبالإضافة إلى التصميم الحديث والمميز لهذه الفروع فهي تتميز بوجود خدمة الصراف الخارجي عبر ممر للسيارات، وخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتضم الفروع الجديدة أيضاً شاشات تقنية متطورة تعرض أحدث المنتجات المصرفية والخدمات المقدمة.

وفي نهاية الربع الثالث من العام 2015م، أطلق البنك بطاقته الائتمانية الجديدة التي جمعت كافة المزايا والمكافآت التي تضمنتها البطاقات السابقة في بطاقة موحدة باسم "بطاقة الأهلي الائتمانية". وهذه البطاقة الجديدة مزودة بميزة الشريحة الذكية والرقم السري لتوفر حماية قصوى ضد التزوير والاحتيال، كما أنها مزودة بخاصية الدفع بمجرد تمريرها على أجهزة نقاط البيع عن بُعد (Contactless). وصاحب إصدار هذه البطاقة الجديدة إطلاق برنامج المكافآت الجديد تحت مسمى "لك" الذي يمنح حامل البطاقة مرونة كبيرة في استخدامها واكتساب النقاط وتحويلها إلى مكافآت عديدة.

ووسّع البنك من أنشطة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليحقق هذا القطاع نمواً بنسبة 19.8% خلال عام 2015م. وزادت حصة البنك في برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "كفالة" لتبلغ نسبة 53% من إجمالي عدد الكفالات الصادرة في عام 2015م. وزاد البنك عدد مراكز خدمة هذه الشريحة من العملاء إلى 17 فرعاً تغطي جميع مناطق المملكة، وكان اختيار مواقع هذه المراكز وفقاً لدراسات محددة راعت أن يكون تواجد المراكز في مواقع ملائمة لعملاء هذه الشريحة.

وأطلق البنك 7 منتجات خزينة جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقدمين لعملاء البنك قائمة أوسع من الحلول الاستثمارية والتحوطية وأسهم ذلك بدور كبير في تحقيق نتائج متميزة في أعمالنا لهذا العام. وفي خطوة هي الأولى من نوعها بالمملكة، تم تطوير صكوك إسلامية من الفئة الأولى (Tier 1) بقيمة 5.7 مليار ريال لتعزيز الوضع المالي للبنك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية واللوائح المصرفية الدولية المعمول بها.

3. النتائج المالية

شهد الاقتصاد السعودي نمواً سنوياً خلال عام 2015م بلغ 3.4% نتيجة لزيادة حجم إنتاج النفط، إلا أن حجم الإيرادات تراجع بسبب الهبوط في أسعار النفط مسجلاً 608 مليار ريال لعام 2015م. كما سجلت النفقات المتزايدة رقماً قياسياً جديداً بلغ 975 مليار ريال للعام الثاني على التوالي مما أسهم بدوره في عجز الموازنة العامة.

ولقد أسهم اعتماد الحكومة للكثير من المشروعات التنموية في عام 2015م في خلق فرص أعمال جديدة وجيدة للبنوك في كافة مجالات الصناعة المصرفية زادت من أحجام وعائدات وأرباح محافظ تمويل الأفراد والشركات، والتمويل العقاري، ومنتجات الخزينة، وخدمات الاستثمار، وطاقات الائتمان.

وحقق البنك الأهلي 9.1 مليار ريال أرباحاً صافية خلال عام 2015م مقابل 8.7 مليار ريال للعام السابق، وبزيادة بلغت 434 مليون ريال بنمو نسبته 5%، وبلغ ربح السهم الواحد 4.56 ريال مقابل 4.34 ريال للفترة نفسها من العام السابق. وبذلك تكون الأرباح الصافية المحققة هذا العام هي الأعلى في تاريخ البنك على الإطلاق، كما تعتبر مؤشراً قوياً للدلالة على زيادة قدرة البنك على التوظيف الأكفأ لأصوله، وتميزه في تنوع مصادر دخله وكفاءته في تبني أهداف إستراتيجية موضوعية مع دعمها بالمبادرات الكفيلة بتحقيقها على أكمل وجه وبما يحقق تطلعات المساهمين واحتياجات العملاء والموظفين، مع الحفاظ على موقعه الريادي في التطوير والابتكار وإدارة المخاطر.

إن نمو وتنوع منتجات البنك التمويلية والاستثمارية قد أدى إلى ارتفاع صافي الدخل من العمولات الخاصة بنسبة 12.1% حيث بلغ 12.8 مليار ريال خلال عام 2015م مقابل 11.4 مليار ريال العام السابق، كما بلغ إجمالي دخل العمليات خلال العام 17.5 مليار ريال بزيادة قدرها 1.24 مليار ريال مقابل 16.3 مليار ريال من العام السابق وبنسبة ارتفاع قدرها 7.6%.

ولقد شهدت موجودات البنك نمواً حيث بلغت 449 مليار ريال مقابل 435 مليار ريال في نهاية العام السابق وذلك بارتفاع قدره 3.3%. كما نمت محفظة التمويل والسلف لتصل إلى 252 مليار ريال خلال العام 2015م مقابل 221 مليار ريال من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 14%. كما بلغت الاستثمارات 133 مليار ريال مقارنة بمبلغ 153 مليار ريال وذلك بانخفاض قدره 13%، وانخفضت ودائع العملاء بنسبة 2.9% لتصل إلى 323 مليار ريال مقابل 333 مليار ريال العام السابق.

وفيما يلي ملخص لنتائج البنك الأهلي المالية خلال السنوات الخمس الماضية:

مليون ريال سعودي					
2011	2012	2013	2014	2015	
301,198	345,260	377,287	434,878	449,340	إجمالي الموجودات
135,289	163,461	187,687	220,722	251,531	تمويل وسلف بالصافي
120,489	116,428	125,294	152,903	132,998	استثمارات بالصافي
265,613	305,856	334,751	387,957	393,795	إجمالي المطلوبات
239,458	273,530	300,601	333,095	323,282	ودائع العملاء
34,165	37,704	40,934	45,214	48,462	إجمالي حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك
12,138	13,509	14,858	16,247	17,486	إجمالي دخل العمليات
5,805	6,661	6,632	7,480	8,256	إجمالي مصاريف العمليات
6,012	6,453	7,852	8,655	9,089	صافي دخل السنة العائد لمساهمي البنك

وفيما يلي ملخص لنتائج المالية للقطاعات التشغيلية للبنك الأهلي خلال عامي 2014م و2015م:

مليون ريال سعودي												
المجموع		المصرفية الدولية		سوق المال		الخزينة		مصرفية الشركات		مصرفية الأفراد		
2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	
16,246	17,486	2,253	2,186	754	691	3,790	3,970	3,728	4,170	5,721	6,468	إجمالي الدخل
7,479	8,255	1,791	1,976	413	363	406	446	775	1,116	4,095	4,354	إجمالي المصاريف
8,793	9,148	364	126	326	328	3,303	3,522	3,249	3,061	1,551	2,111	صافي الدخل
434,878	449,340	53,648	48,615	1,513	1,858	168,362	153,445	122,440	145,728	88,915	99,695	إجمالي الموجودات
387,957	393,795	45,995	42,242	305	658	34,502	54,615	163,955	100,055	143,199	196,225	إجمالي المطلوبات

وفيما يلي صافي الدخل موزعاً على البنك وشركاته التابعة:

مليون ريال سعودي		
النسبة من صافي الدخل %	صافي الدخل العائد لمساهمي البنك	
95.3	8,660	البنك الأهلي التجاري
1.17	106	بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي - (البنك التركي) وشركته التابعة
3.5	321	شركة الأهلي المالية - وشركتها التابعة
0.03	2	الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة
100	9,089	المجموع

4. التحليل الجغرافي للإيرادات

تتحقق إيرادات البنك من نشاطاته داخل وخارج المملكة حسب التصنيف الجغرافي التالي:

مليون ريال سعودي						
المجموع	الجمهورية التركية	الجمهورية اللبنانية	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	
17,486	2,173	13	31	327	14,942	م2015

5. توزيع الأرباح

طبقاً للمادة (42) من النظام الأساسي للبنك، فإنه يتم توزيع أرباح البنك السنوية الصافية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والمبالغ المخصصة للخسائر المحتملة والأعباء الأخرى أياً كانت طبقاً لاقتراح مجلس الإدارة وبعد موافقة الجمعية العامة، على الوجه الآتي:

- تجنب الزكاة الشرعية؛
- يجنب 25% من الربح الصافي لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية أن توقف هذا التجنب أو أن تُخفّض معدله إذا بلغ مجموع الاحتياطي مبلغاً يعادل كامل رأس المال؛
- توزع من الباقي حصة أولى للمساهمين لا تقل عن 5% من رأس المال، فإذا كان الباقي من الربح الصافي لا يكفي لدفع الحصة المذكورة فلا يجوز للمساهمين المطالبة بتوزيعها من أرباح السنوات التالية؛
- تخصص بعد ما تقدم نسبة من الباقي كمكافأة لمجلس الإدارة وفقاً للتعليمات الصادرة في هذا الشأن من مؤسسة النقد العربي السعودي؛
- يستخدم الباقي بعد ذلك بناءً على اقتراح مجلس الإدارة لتكوين احتياطي إضافي أو لتوزيعه كحصة إضافية من الأرباح، أو في أي غرض آخر تقررره الجمعية العامة، ومع ذلك لا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع أية حصة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح عن عام 2015م بواقع 1.55 ريال للسهم الواحد، وقام البنك بتوزيع أرباح على المساهمين عن النصف الأول من عام 2015م بواقع 0.80 ريال للسهم الواحد. أما الجزء المتبقي من الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2015م هو 0.75 ريال للسهم الواحد، فسيتم توزيعه بعد إقراره من الجمعية العامة، ليبليغ بذلك إجمالي مبلغ التوزيعات عن كامل العام 3,092 مليون ريال. يُذكر أن البنك قد استقطع ما نسبته 5% من توزيعات أرباح النصف الأول من عام 2015م كضريبة استقطاع طبقاً لأحكام المادة (68) من النظام الضريبي والمادة (63) من لائحته التنفيذية وذلك للسادة المستثمرين الأجانب غير المقيمين الذين يتم تحويل أرباحهم عن طريق الوسيط المالي المقيم، وسيتم استقطاع النسبة ذاتها في جميع توزيعات الأرباح للبنك ما لم يزود البنك ما يفيد عكس ذلك.

6. توزيع الدخل

مليون ريال	
9,089	صافي دخل سنة 2015م
(2,212)	المحول إلى الاحتياطي النظامي
(1,265)	الزكاة
(1,596)	توزيعات أرباح مرحلية
(1,496)	توزيعات أرباح نهائية مقترحة
2,520	المحول إلى الأرباح المبقة

7. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

بلغ إجمالي البدلات لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين/المستقلين مبلغ 449 ألف ريال، كما بلغ إجمالي البدلات لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين مبلغ 84 ألف ريال، في حين بلغت المكافآت الدورية والسنوية لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين/المستقلين مبلغ 10,880 ألف ريال، وبلغ إجمالي المكافآت الدورية والسنوية لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين مبلغ 360 ألف ريال.

هذا وقد بلغ إجمالي الرواتب والتعويضات لستة من كبار التنفيذيين بما فهمه الرئيس التنفيذي والمدير المالي مبلغ 8,700 ألف ريال، في حين بلغت البدلات مبلغ 5,142 ألف ريال، وبلغت المكافآت الدورية والسنوية مبلغ 27,787 ألف ريال، وبلغت الخطط التحفيزية مبلغ 7,627.8 ألف ريال.

8. ترتيبات تنازل أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين بالبنك عن الرواتب أو التعويضات

لا يوجد لدى البنك أي معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقيات بشأن تنازل أي من أعضاء مجلس إدارتها أو أي من كبار التنفيذيين فيه عن أي رواتب ومكافآت أو تعويضات.

9. التمويل وسندات الدين المصدرة

في سياق الممارسات الاعتيادية للأعمال، يقوم البنك بتبادل اقتراض وتمويل الأموال مع البنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك حسب معدل العمولة المتعارف عليها في السوق ويتم إثباتها على نحو ملائم في القوائم المالية الموحدة للبنك.

وخلال عام 2015م قام البنك وشركاته التابعة والزميلة بإصدار سندات دين مفصلة على النحو التالي:

اسم المصدر	القيمة (بالآلاف الريالات السعودية)	المدة	المبلغ المسدد خلال العام (بالآلاف الريالات السعودية)	المبلغ المتبقي (بالآلاف الريالات السعودية)
بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (إصدارات عامة)	77,088	6 أشهر	77,088	-
	321,200	4 أشهر	321,200	-
	102,784	6 أشهر	102,784	-
	102,784	6 أشهر	102,784	-
	128,480	3 أشهر	128,480	-
	96,360	6 أشهر	96,360	-
	130,674	5 سنوات	-	130,674
	182,943	5 سنوات	-	182,943
	96,360	6 أشهر	-	96,360
	190,206	6 أشهر	-	190,206
	88,562	6 أشهر	-	88,562
	124,535	6 أشهر	-	124,535

10. التنازل عن المصالح

لا يوجد لدى البنك أية معلومات عن أية ترتيبات أو اتفاقات بشأن تنازل أي من مساهمي البنك عن أية حقوق لهم في الأرباح.

11. المدفوعات النظامية المستحقة

بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين 1,265 مليون ريال، وبلغت الاشتراكات الخاصة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال عام 2015م مبلغ 127.2 مليون ريال.

12. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

قام البنك بقبول عرض مقدم من شركة التعاونية للتأمين (التعاونية) لتقديم خدمات التأمين الصحي لموظفي البنك الأهلي التجاري بمبلغ وقدره 133,339,061 ريال لمدة 12 شهراً تبدأ من تاريخ 2016/01/01م. ويذكر أن سعادة المهندس عبدالعزيز بن عبدالله الزيد عضو مجلس إدارة البنك له مصلحة مباشرة بالوثيقة باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة التعاونية للتأمين (التعاونية). كما يؤكد البنك بأن الشركة مقدمة العرض لم تُمنح أي مزايا تفضيلية نتيجة لتلك العلاقة وأن هذه الاتفاقية ستُعرض على السادة المساهمين في أول اجتماع للجمعية العامة للبنك لإقرارها. وتطبيقاً لمبدأ الشفافية والإفصاح، أعلن البنك عن التفاصيل عبر إعلانه بتاريخ 1437/01/05هـ الموافق 2015/10/28م على موقع شركة السوق المالية السعودية - تداول.

كما أن البنك يتعامل خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة. وترى الإدارة ومجلس الإدارة أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى. وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والأنظمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. وتشتمل أرصدة المعاملات مع أطراف ذات علاقة على معاملات مع جهات حكومية مساهمة. كافة المعاملات الحكومية الأخرى أيضاً تتم على أساس معدلات السوق.

الأرصدة كما في 31 ديسمبر والمدرجة في القوائم المالية كالاتي:

بآلاف الريالات السعودية		
2014م	2015م	
مجلس الإدارة وكبار المسؤولين بالبنك:		
260,904	316,089	تمويل وسلف
834,107	665,940	ودائع العملاء
253,397	228,041	الارتباطات والالتزامات المحتملة
2,181	3,422	استثمارات
20,161	26,682	مطلوبات أخرى - مكافأة نهاية الخدمة
كبار المساهمين:		
28,082,508	24,378,166	ودائع العملاء
107,953	107,953	الارتباطات والالتزامات المحتملة
750,100	881,509	استثمارات
صناديق البنك الاستثمارية:		
876,525	737,083	استثمارات
120,806	159,093	ودائع العملاء

كبار المساهمين هم المساهمون الذين يمتلكون نسبة أكثر من 5% من رأس مال البنك المصدر. الأطراف ذات العلاقة هم الأشخاص أو الأقارب لعائلة ذلك الشخص والمنشآت التابعة لهم والتي لديهم السيطرة عليها أو سيطرة مشتركة أو نفوذ هام على هذه المنشآت.

فيما يلي تحليلاً للإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية كالاتي:

بآلاف الريالات السعودية		
2014م	2015م	
68,109	49,068	دخل عمليات خاصة
261,860	307,755	مصاريف عمليات خاصة
305,545	267,981	أتعاب وعمليات بالصافي

13. مزايا الموظفين

استمر البنك الأهلي في البحث عن أفضل الخبرات السعودية واستقطابها والاحتفاظ بها. وقد شارك البنك في العديد من المعارض والمناسبات المختصة بالمهنة والتوظيف التي نظمتها مؤسسات تعليمية مرموقة سواء داخل المملكة أو خارجها. وسعيًا لتحقيق أحد ركائز البنك الاستراتيجية في أن يكون "الخيار الأول للموظفين"، يوفر البنك برنامج ادخار لموظفيه. وقد بدأ برنامج الادخار بالبنك منذ 41 عاماً، ثم تحول إلى منتج ادخار إسلامي عام 2012م، والهدف منه هو إتاحة فرصة الادخار المالي المستقبلي للموظفين عبر برنامج اختياري بغرض الإبقاء على الكفاءات لفترة أطول؛ إذ يتم استقطاع نسبة ثابتة وهي 5% من راتب الموظف الأساسي ويتم استثمارها عن طريق مجموعة الخزينة بالبنك في مقابل منح البنك مكافأة بنسب تتفاوت حسب سنوات الاشتراك، وتبدأ مكافأة البنك بنسبة 10% وتصل إلى نسبة 200% من الرصيد المدخر. وقد بلغ الرصيد المتراكم لمكافأة البنك لنظام ادخار الموظفين بنهاية عام 2015م حوالي 127 مليون ريال، ووصلت نسبة السعودة بالبنك إلى 94% بنهاية 2015م، ويدفع البنك مزايا وتعويضات الموظفين طبقاً لنظام العمل والعمال في المملكة وبحسب متطلبات المدفوعات النظامية المستحقة في الفروع الأجنبية والشركات التابعة. وقد بلغ إجمالي احتياطي تعويضات نهاية الخدمة في تاريخ 31 ديسمبر 2015م مبلغ 1,027 مليون ريال.

14. العقوبات والجزاءات النظامية

لم يتعرض البنك لأية جزاءات أو غرامات ذات أهمية تُذكر خلال العام المالي 2015م، غير أنه تم فرض ما مجموعه 668,400 ريال كغرامات تشغيلية تمت معالجتها في حينه، وهي مفصلة بالجدول التالي:

تصنيف المخالفة	الجهة	عدد الغرامات	مبالغ الغرامات / ريال
عدم الالتزام بتطبيق متطلبات التعيين في المناصب القيادية	مؤسسة النقد العربي السعودي	2	512,100
ممارسة نشاط الإيجار التمويلي (منتج التمويل التأجيري للسيارات) دون الحصول على عدم ممانعة المؤسسة	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	5,000
تزويد المؤسسة ببيانات غير صحيحة في التقرير الربع سنوي (Q 15.3) عبر نظام البيانات الإشرافية (ERMS)	مؤسسة النقد العربي السعودي	2	25,000
دخول البنك في مزادات على مواقع دون الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	5,000
عدم الالتزام بتطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال وقواعد فتح وتشغيل الحسابات البنكية	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	30,000
مخالفة البنك في شأن توريد ورقة مزيفة إليها	مؤسسة النقد العربي السعودي	3	85,000
فرض غرامة مالية لمخالفة البنك تعليمات المؤسسة الواردة في قواعد وتعليمات تشغيل سريع والمتمثلة في إرسال دفعات عبر نظام سريع لا تخص المؤسسة	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	6,300

15. فعالية إجراءات الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية

تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية التأكد من وجود نظام فعّال للرقابة الداخلية، والذي يتضمن العمليات والإجراءات التي وضعتها الإدارة التنفيذية - تحت إشراف من مجلس إدارة البنك - لإنجاز أهدافها الإستراتيجية وحماية موجوداتها وضمان تنفيذ جميع الأعمال وفقاً للسياسات والإجراءات.

وقد وضعت الإدارة إطاراً متكاملًا للرقابة الداخلية حسب توجهات مؤسسة النقد العربي السعودي وإرشاداتها المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية. وتبدأ هذه الضوابط الرقابية الداخلية بحوكمة الشركات التي تُحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بأعضاء مجلس الإدارة ولجان الفرعية والتي تشمل اللجنة التنفيذية، ولجنة المراجعة، ولجنة المخاطر، ولجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة. وتقدم لجان الإدارة الدعم لمجلس إدارة البنك في مهام الرقابة والمعالجة للمخاطر الرئيسية المتعلقة بالإستراتيجية والأداء المالي والتقنية وإدارة الموجودات والمطلوبات والائتمان والعمليات والجوانب القانونية والمتطلبات التنظيمية وأمن المعلومات. كما تُبذل كافة الجهود الحثيثة والمتكاملة من جميع الجهات المعنية بالبنك لزيادة كفاءة وفعالية البيئة الرقابية في جميع عمليات البنك من خلال المراجعات المستمرة

وضمن انسيابية الإجراءات من أجل معالجة نقاط الضعف التي قد تحدث في البيئة الرقابية. وتكون جميع الجهات المعنية في البنك، تحت إشراف من الإدارة التنفيذية العليا، مُكلفة بالإشراف على مهام معالجة تلك الفجوات الذي يتم الكشف عنها من خلال التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابة التي تطبقها الجهات داخلياً، أو من خلال المراجعين الداخليين والخارجيين.

ويتضمن نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية تقييم كفاية نظام الرقابة الداخلية وكفاءته، مع ضمان تطبيق جميع السياسات والإجراءات المعمول بها والالتزام بها. وتتولى إدارة الالتزام مهمة التأكد من الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، وذلك من خلال التطبيقات المؤتمتة مركزياً، والمعاينة العينية، وغيرها من الإجراءات. ويتم رفع كافة المراجعات والإجراءات التصحيحية الجوهرية التي تكشفها إدارة المراجعة الداخلية إلى الإدارة التنفيذية العليا ولجنة المراجعة. وتراقب لجنة المراجعة بدورها كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بصورة حثيثة للتأكد من اتخاذ كافة الإجراءات للحد من المخاطر التي تم تحديدها. ويطلع مجلس الإدارة على كافة تقارير المراجعة الداخلية، ومراجعات الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى جميع تقارير إدارة المخاطر والتقارير ذات الصلة. وتتم مراجعة هذه التقارير بصفة دورية منتظمة من أجل تقديم التقييم المستمر لفعالية نظام الرقابة الداخلية. تجدر الإشارة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية، مهما كان تصميمها، بها بعض القيود التي قد تمنعها من اكتشاف بعض الفجوات الرقابية أو منعها. بالإضافة إلى أن التصور المستقبلي للتقييمات الحالية لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية مقارنةً بالفترات المستقبلية يخضع لقيود أن الرقابة قد تصبح غير كافية بسبب حدوث تغير في الظروف أو الالتزام ببعض السياسات أو الإجراءات.

نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية:

أكدت المراجعات التي أجريت خلال عام 2015م للتأكد من فعالية الضوابط الرقابية الداخلية وجود الأنظمة والإجراءات المطلوبة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة التي قد يواجهها البنك وتطبيقها على مدار هذا العام، ولم يكن هناك أي ثغرات جوهرية في البيئة الرقابية. وبناءً على نتائج تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية والتقييم المستمر للضوابط الرقابية التي تطبقها الإدارة خلال العام، ترى الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية المعمول به في البنك حالياً كافٍ ويعمل بفعالية وتتم مراقبته بصورة منتظمة، ولكن الإدارة مستمرة في سعيها الدائم لتعزيز نظام الرقابة الداخلية.

في ضوء ما سبق، اعتمد مجلس الإدارة تقييم الإدارة التنفيذية لنظام الرقابة الداخلية الذي يتم تطبيقه حسب توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي.

16. مراجعو الحسابات

أقرت الجمعية العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي الذي عقد في 8 أبريل 2015م تعيين السادة كي بي إم جي - الفوزان والسدحان وإرنست ويونغ وشركائهم كمراجعي حسابات خارجيين للبنك عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2015م بما في ذلك مراجعة البيانات المالية الربع سنوية خلال نفس العام. وستنظر الجمعية في اجتماعها القادم في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين، أو استبدالهم بمراجعين آخرين، وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2016م.

17. مجموعة المخاطر

يتعرض البنك الأهلي التجاري في أعماله الاعتيادية إلى أنواع متعددة من المخاطر الملازمة لأنشطته المصرفية. ولذلك تعمل مجموعة المخاطر على دعم مجموعات أعمال البنك المختلفة عن طريق التأكد من أن المخاطر التي يتعرض لها البنك يتم تفاديها وتعويضها إن وجدت بحيث تتوازن معادلة الأداء مع المخاطر. بالإضافة إلى التأكد من أن جميع المخاطر المرتبطة بالأعمال تقع ضمن نطاق قابلية تحمل المخاطر للبنك ككل. علماً بأن الهدف الرئيسي لمجموعة المخاطر هو الحفاظ على المستوى العام للمخاطر في البنك وبما يتماشى مع إستراتيجية البنك. ولتحقيق هذا الهدف، فإن مجموعة المخاطر تستخدم عدداً من الأدوات والوسائل والكفاءات المهنية المناسبة والتي تعمل على تحديد المخاطر وتصنيفها وقياسها وتقليصها.

كما تعمل سياسة حوكمة المخاطر لدى البنك على تعريف المخاطر وتحديد مستويات قبولها بالإضافة إلى وسائل إدارتها. ويشمل ذلك وضع الضوابط اللازمة لأنواع المخاطر المحددة والمستهدفة، والتأكد من إدارتها بشكل استباقي ووقائي، بالإضافة إلى تعزيزها ودعمها

بسياسات شاملة تحدد أدوار ومسؤوليات كافة الجهات المعنية، مع نشر ثقافة مواجهة وإدارة المخاطر على كافة مستويات إدارات البنك.

ووفقاً لتوجهات مؤسسة النقد العربي السعودي ولجنة بازل، فإن إطار حوكمة إدارة المخاطر في البنك يضمن استقلالية مهام مجموعة المخاطر بالإضافة إلى وضع ثلاثة خطوط رئيسية للدفاع على مستوى إدارات البنك، بحيث تتشارك وحدات الأعمال مع إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية في الإدارة الفعالة لرصد وتحديد مستويات المخاطر المقبولة وأساليب الحد منها.

أما فيما يخص الهيكل التنظيمي لمجموعة المخاطر، فإنه ينظم المستويات الإدارية للمجموعة وأداءها للمهام الوظيفية المناطة بها في إدارة أنواع المخاطر المختلفة، والتي تتضمن في حدود مسؤوليتها مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. وعملت مجموعة إدارة المخاطر على رسم سياسات خاصة لكل نشاط لإدارة المخاطر يخضع كل نوع من الأنواع المذكورة سابقاً لسياسات إدارة شاملة على مستوى البنك ككل.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن تعثر المقترض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته المالية المتعاقد عليها. وتمثل مخاطر الائتمان أغلب وأعلى نسبة من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك، وهي ناتجة عن العمليات الائتمانية في التمويل والسلف والاستثمارات. ونتيجة لذلك، فقد وضع البنك سياسات مختلفة لإدارة مخاطر الائتمان لتغطية كافة برامجها التمويلية بما يضمن أن يحافظ البنك على جودة محافظه الائتمانية بالإضافة إلى محافظ عمليات الاستثمار، وتقليل الخسائر الناجمة عن أنشطة التمويل.

تقييم مخاطر الائتمان

حتى تتمكن مجموعة المخاطر من قياس وإدارة مخاطر الائتمان في مختلف محافظ البنك، فقد وضعت أدوات مناسبة لمختلف العملاء والمستفيدين لتقييم جدوى كل علاقة. وتهدف عمليات تقييم مخاطر الائتمان قياس مخاطر الخسائر التي قد تنشأ نتيجة عدم سداد الالتزامات القائمة. وعليه، فإنه يتم تحليل عملاء قطاع الشركات من خلال نماذج تقييم التحليل الائتماني المطورة داخلياً، في حين تستخدم نماذج السمات الشخصية والسلوك الائتماني للعملاء الأفراد. أما بالنسبة لمحفظه استثمارات البنك فإن البنك يعتمد على التقييم المتوفر من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية البارزة، بالإضافة إلى عملية البحث والتقصي عن المخاطر المرتبطة. هذا وتخضع عمليات التقييم لكل علاقة إلى التجميع على مستوى المحفظه لإيجاد تقييم شامل للمحفظه الائتمانية أو الاستثمارية ومقارنته مع المستوى المستهدف لجودة المحافظ.

ضوابط مخاطر الائتمان والحدود الائتمانية والضمانات

تعمل مجموعة مخاطر الائتمان على متابعة المخاطر الائتمانية وتقنينها بحسب تقييم الجدارة الائتمانية لكل علاقة ينتج عنها تقديم حد ائتماني لأي عميل. ولذلك فقد تم تصميم سياسات إدارة مخاطر الائتمان لوضع حدود ائتمانية ملائمة لمستوى المخاطر، ومراقبة المخاطر وتحديد كيفية الالتزام بالحدود. فإنه يتم مراقبة الحدود الائتمانية الفعلية وما يقابلها من مخاطر على أساس يومي. كما تلزم سياسات المخاطر الائتمانية ضمان تنوع أنشطة التمويل حتى لا يكون هناك أي تركيز للمخاطر مع أفراد أو مجموعات من العملاء في مواقع جغرافية أو نوعية محددة من الأنشطة التجارية. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنك عادة ما يقوم بالاحتفاظ بضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية لتخفيف مستوى المخاطر. وتشمل الضمانات المحتفظ بها أنواعاً متعددة مثل الأوراق المالية والودائع النقدية والضمانات المالية المقدمة من بنوك ومصارف أخرى بالإضافة إلى الأسهم والعقارات وغيرها من الأصول الثابتة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناتجة عن التغيرات والتقلبات في أسعار السوق، مثل أسعار العملات الخاصة، ومستويات الجدارة الائتمانية - على مستوى السوق - وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأي تغييرات في القيمة العادلة للأدوات والأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك.

هذا وتوزع مجموعة المخاطر ما تتعرض له من مخاطر السوق لأغراض إدارة المخاطر إلى محافظ متاجرة ومحافظ غير متاجرة. حيث تتم إدارة محفظة المتاجرة من قبل إدارة الخزينة وتتضمن المراكز الناشئة عن صناعة السوق وتحتوي كذلك على مراكز المتاجرة بالإضافة إلى إدارة الأصول والخصوم المثبتة بالقيمة العادلة. وتستخدم إدارة مخاطر السوق أداة "قياس القيمة المعرضة للخسائر" لكافة التعاملات ضمن دفتر المتاجرة. وتقدر القيمة المعرضة للخسارة خلال فترة محددة من الزمن بسبب تحركات السوق غير المواتية. ولحساب القيمة المعرضة للخسارة فإن الأداة تعتمد على معطيات حساب التقلب في أسعار السوق والارتباط بين مكونات المحفظة باستخدام بيانات السوق التاريخية ذات الصلة.

كما تلزم سياسة حوكمة المخاطر لجنة إدارة الأصول والخصوم بمسؤولية إدارة المخاطر المرتبطة بالتقلب في أسعار العمولات الخاصة، والتي تنشأ عن تأثير التغير في الأسعار على التدفقات النقدية المستقبلية والقيمة العادلة. وتعمل لجنة إدارة الأصول والخصوم على موازنة الأصول والخصوم وفجوة أسعار العمولات الخاصة والتعامل مع إستراتيجيات التحوط للحفاظ على مخاطرها ضمن الحدود المناسبة. إضافة إلى ذلك، فإن سياسة إدارة الأصول والخصوم تعمل على تحسين هيكل الميزانية العمومية لضمان إجراء العمليات المصرفية ضمن نطاق قابلية تحمل المخاطر للبنك. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة المخاطر وضعت سياسة استثمارية لضبط عمليات إدارة الخزينة في أسواق المال والصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، ومنتجات السلع. تهدف لضمان أن تكون جميع الأنشطة التي تزاولها إدارة الخزينة لدى البنك مرتبطة بضوابط تنظيمية ورقابية للحد من مخاطرها.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على تلبية جميع التزامات الدفع عند استحقاقها أو أن تكون تكاليف تلبية هذه الالتزامات باهظة.

عليه فإن الدور الرئيسي لإدارة مخاطر السيولة في البنك هو العمل على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية لجميع العمليات مع الحفاظ على موقف قوي للسيولة لزيادة ثقة المتعاملين وتحسين تكلفة التمويل. ولتعزيز مستويات السيولة، فإن إدارة البنك الأهلي الفعالة أوكلت مجموعة المخاطر مهمة مراقبة كافة الاستحقاقات والالتزامات إلى جانب مصادر التمويل مع معدلات تكلفتها على مختلف المستويات الزمنية المستهدفة. والجدير بالذكر بأن البنك يخضع لبرامج قياس قابلية تحمل المخاطر بحيث تضمن قدرته على تلبية جميع التزاماته في أسوأ ظروف السوق، بما فيها فترات طويلة من تصفية الأصول بأسعار غير مرغوب فيها.

المخاطر التشغيلية

يعرف البنك المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملاءمة أو إخفاق الإجراءات الداخلية، أو الأفراد، أو الأنظمة، أو الأحداث الخارجية. وتعتبر مخاطر كامنة لكافة العمليات التجارية أو غير التجارية للبنك. وهي ملازمة لجميع أنشطة المؤسسات المصرفية والمالية. ولكون المخاطر التشغيلية من مسؤوليات وحدات الأعمال في المرتبة الأولى، فإن المهمة الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية في مجموعة المخاطر تكمن في وضع إطار عمل شامل ومتكامل لتقليل هذه المخاطر والخسائر الناتجة عنها ومتابعة تطبيقه والالتزام به، وذلك لكافة مجموعات أعمال البنك المختلفة.

كما تتضمن إستراتيجية إدارة مخاطر التشغيل الشاملة ما يلي:

- اتباع نهج استباقي للحد من المخاطر التشغيلية من خلال عملية التقييم الذاتي للمخاطر وضوابطها؛
- تجميع وتحليل أحداث المخاطر التشغيلية والخسائر الناتجة عنها؛
- تفعيل برامج لرفع مستوى الوعي بالمخاطر التشغيلية ونشر ثقافة الحد منها؛
- إعداد تقارير دورية شاملة لمراقبة المخاطر التشغيلية وفعالية ضوابطها؛
- تطوير ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية للمحافظة على بيئة عمل مستقرة تساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

18. تأكيدات أعضاء مجلس الإدارة

يؤكد مجلس إدارة البنك للمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة وحسب معرفته التامة من كافة النواحي المادية ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح؛
- أن نظام الرقابة الداخلية أُعدَّ على أسس سليمة ونفذ بفاعلية؛
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه؛
- أنه لا يوجد أي عقد كان البنك طرفاً فيه وتوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك أو للرئيس التنفيذي أو رئيس المجموعة المالية للبنك أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، عدا ما جرى ذكره في بيان المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

19. المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة

تعد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م طبقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعايير التقارير المالية الدولية المصدرة من المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. وتم إعداد القوائم المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات بالمملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

كما تجدر الإشارة بصدور قرار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقم (صادر/4579/2014) وتاريخ 2014/02/11م المتضمن إقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتطبيق معايير المحاسبية الدولية دفعة واحدة بعد اعتماد استكمالها من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على القوائم المالية المعدة عن الفترات المالية في 2017/01/01م، لذا فإن البنك يود أن يؤكد بأن قوائمه المالية حالياً تعد طبقاً لتلك المعايير، ويؤكد على التزامه بتطبيق أي تحديثات عليها.

20. الخطط الرئيسية والمستقبلية

بعد أن حقق البنك الأهلي تقدماً ملموساً خلال عام 2015م في مسيرته نحو تحقيق أهدافه الإستراتيجية الخمسة على نحو يُليّ تطلعات المساهمين والعملاء والموظفين، نواصل رحلتنا لاستكمال هذه الجهود، فمع سعيينا بأن نكون البنك الأول في الدخل والأرباح، والبنك الأفضل في خدمة العملاء والخدمات الإلكترونية، فإننا نكثف تركيزنا على خدمة العملاء ودعمها وتحسينها بكافة السبل كواحدة من أهم الأولويات التي تحقق لنا التميز والتنافسية، بجانب زيادة استثماراتنا في المصرفية الإلكترونية التي تمثل مستقبل الصناعة المصرفية من خلال تطوير البنية التحتية التقنية للبنك عبر تقنية الجيل القادم (NextGen) كجزء من خدمة العملاء.

ونواصل التوسع في أعمال مصرفية الأفراد عبر الانتشار الذكي لقنوات التوزيع، سواءً القنوات الإلكترونية أو من خلال الفروع، بما يمكننا من تقديم خدمات متميزة ثلاث مختلف شرائح العملاء وتلبي كافة احتياجاتهم. وفي مصرفية الشركات، سنعزز تواجدنا من خلال تحسين خدمة إدارة النقد وزيادة عائدات البيع المتقاطع ومواصلة دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسنستمر في المحافظة على ريادتنا في عمليات الخزينة وأنشطتها المختلفة. وتتضمن خططنا أيضاً زيادة حصتنا من أصول المصرفية الإسلامية وتحقيق عائدات أعلى للبنك وعملائنا.

وندعم كافة هذه الجهود من خلال تسخير التقنية الحديثة في كافة الخدمات المصرفية الإلكترونية التي نقدمها لعملائنا، والسعي دائماً لتمييز أنفسنا من خلال تحسين تجربة العملاء. ولواكبة الأحداث المتغيرة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي بوجه عام وعلى عملياتنا بوجه خاص مثل انخفاض أسعار النفط، وضعنا مجموعة من الأولويات الإستراتيجية التي تتضمن: زيادة حجم السيولة للبنك من خلال زيادة ودائع العملاء، والاستمرار في تنمية الدخل، وزيادة مستويات الإنتاجية بالبنك، وإدارة المخاطر ورأس المال بفعالية وكفاءة. جميع هذه الجهود لا تنفصل عن المبادرات التي يستمر البنك في تنفيذها والتي تشمل تحسين البنية التحتية التشغيلية، وتحسين بيئة العمل، ورفع كفاءة الموظفين، واستقطاب أفضل المواهب، إلى جانب زيادة منافذ الخدمة بكافة أنواعها، وتعزيز وصول المنتجات والخدمات إلى كافة شرائح العملاء وتحسين النماذج البيعية والخدمية وتجربة العميل.

يرتكز عمل المجموعة المصرفية للأفراد على خدمة العملاء وتقديم خدمات وحلول مصرفية تصل إلى آفاقٍ فريدة من التميز نختطى بها توقعاتهم ونلبي احتياجاتهم الحالية والمستقبلية تنفيذاً لوعده البنك لعملائه من خلال شعاره "غدك الآن". وكان المفتاح الرئيسي لنجاح أعمالنا خلال العام ولا يزال هو تقديم منتجات وخدمات متطورة تناسب احتياجات العملاء، مما أسهم في الزيادة المستمرة لعدد عملائنا الذي تجاوز في عام 2015م 4.86 مليون عميل. وأثمر كذلك في زيادة عدد العمليات المنفذة لخدمتهم إلى أكثر من 185 مليون عملية، نُقِّد منها 94% عبر قنواتنا الإلكترونية الذكية.

وقد ساعدنا على تحقيق هذا النجاح المتواصل تنفيذ خطة الانتشار الواسع لفروعنا ومراكز خدماتنا تسهيلاً لوصول خدمات الأهلي إلى عملائه أينما وُجدوا؛ فقد افتتح البنك 11 فرعاً جديداً خلال عام 2015م، منها عددٌ من فروع الجيل الجديد المدعومة بأحدث الوسائل التقنية والتصميم العصري الحديث في خطوة تسهم في تعزيز تجربة العملاء وتقديم لهم خدمة أفضل، وبهذا يصل إجمالي عدد فروع البنك إلى 352 فرعاً؛ منها 106 فرعاً تتضمن أقساماً مخصصة لمصرفية السيدات. كما زاد عدد أجهزة الصراف الآلي ليصل إلى 2,927 جهازاً منتشرة في جميع أنحاء المملكة، إلى جانب 137 مركز حوالات سريعة (كويك باي). ولعل أهم التحسينات التي عايشها عملائنا في فروعنا أن نسبة الذين يحصلون على الخدمة من العملاء في أقل من عشر دقائق بلغت 89% في العام 2015م.

أمّا على صعيد نمو أعمال المجموعة المصرفية للأفراد، فقد حققنا نتائج متميزة على كافة الأصعدة؛ حيث شهد عام 2015م نمواً في أرصدة الحسابات الجارية لعملاء مصرفية الأفراد بنسبة 26% عن العام السابق. ويرجع هذا النمو إلى العديد من المبادرات منها الحملات التسويقية المكثفة لمنتجات (تحويل العملات الأجنبية، و سداد المدفوعات) والتي أثمرت عن نمو عوائد عمليات تحويل العملات بنسبة 36%، وزيادة عوائد عمليات سداد بنسبة 19% عن عام 2014م. أطلقنا أيضاً العديد من الأنشطة التسويقية الكبيرة لتحفيز العملاء وتشجيعهم على إجراء عملياتهم الشرائية باستخدام بطاقات الأهلي المصرفية محلياً ودولياً، وقد أسهم هذا في زيادة عمليات الشراء من 46.6 مليون عملية إلى 57.5 مليون عملية شرائية داخل وخارج المملكة، بما يُمثل زيادة بنسبة 23% في عدد العمليات عن عام 2014م.

وفي حسابات الرواتب، أسهمت خطط الدعم في استقطاب أكثر من 127 ألف حساب رواتب جديد مقارنةً بعدد 96 ألف حساب في عام 2014م محققة نسبة نمو 33% لتصل محفظة الرواتب إلى أكثر من 1.15 مليون عميل. وشهدت مبيعات التكافل كذلك نمواً كبيراً حيث ارتفعت المبيعات من 12,798 في 2014م إلى 19,201 عقد نشط لمنتج تكافل الأهلي في 2015م، وهو الأعلى في تاريخ مبيعات العقود النشطة.

وحققت مصرفية الأفراد نمواً ملحوظاً في محفظة تمويل الأفراد في عام 2015م بزيادة قدرها 13% عن العام الماضي، وهو ما يُمَثَّل إنجازاً متميزاً جعل البنك من أسرع البنوك نمواً في المملكة. فقد نمت محفظة التمويل العقاري بنسبة 24%. وافتتح البنك مركزين للتمويل العقاري في عام 2015م. وحقق التمويل التأجير مبيعات قياسية وصلت إلى 64.8 ألف عقد تمويل تأجيري، وبهذا يسجل زيادة بنسبة 33% في محفظته، والتي تحققت بالتعاقد مع المزيد من الموزعين المعتمدين وتوطيد العلاقات مع الوكلاء الحاليين، وعززنا ذلك بافتتاح مركز جديد للتمويل التأجيري في 2015م ليصل عددها إلى 6 مراكز.

وعلى صعيد البطاقات الائتمانية، فقد نمت محفظتها بنسبة 27%، محققة المركز الأول على مستوى البنوك في المملكة. وأطلق البنك خلال هذا العام بطاقته المطورة الجديدة "بطاقة الأهلي الائتمانية" ذات الشريحة الذكية والرقم السري بالإضافة إلى خاصية الدفع بتمرير البطاقة دون ملامسة (Contactless) لتكون أول بطاقة ائتمانية تحمل هذه الخاصية في المملكة. وتوسعنا في خدمة الإصدار الفوري للبطاقات الائتمانية ليصل عدد فروعنا التي تصدر البطاقات فوراً إلى 70 فرع على مستوى المملكة، وحصلنا على جائزة "الاستقطاب الأكثر ابتكاراً" (Most innovative acquisition) من شركة ماستركارد العالمية. كما تم إطلاق برنامج جديد للولاء والمكافآت تحت مسمى "لك" وهو البرنامج الأول من نوعه في المملكة. وصممنا بطاقات جديدة مُخصَّصة لشريحة عملاء الوسام والخدمات الخاصة.

وعلى صعيد التمويل الشخصي، نمت محفظة التمويل الشخصي بنسبة 4%، وحافظ البنك على المركز الثاني بين بنوك المملكة من حيث حجم محفظة التمويل الشخصي. ولم تكن الحوالات السريعة (كويك باي) بعيدة عن هذا العام الحافل بالإنجازات، فقد شهد عام 2015م إنجازات متعددة تمثل أهمها في زيادة عدد عملاء الحوالات السريعة بنسبة 54% ليصل إلى 1.6 مليون عميل، وزيادة عدد الحوالات بنسبة 41% ليصل عدد الحوالات إلى 7.3 مليون حوالة، بالإضافة إلى افتتاح 41 مركزاً جديداً ليصبح إجمالي عدد المراكز 137 مركزاً.

كما كان عام 2015م زاخراً بالإنجازات في الخدمات الخاصة، حيث نمت محفظة التمويل بواقع 29%، ونما كذلك دخل إدارة الخدمات الخاصة بواقع 46%. وتوج هذا الأداء المتميز حصول الخدمات الخاصة بالبنك على خمسة جوائز لحصوله على المركز الأول في تصنيفات الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات لجائزة "يوروموني" على مستوى الفئات الخمسة للمنافسة، وكان آخر هذه التتويجات هو الإعلان عن حصول البنك الأهلي على جائزة أفضل بنك في الخدمات الخاصة الشاملة في استبيان يوروموني السنوي للخدمات الخاصة وإدارة الثروات لعام 2016م، والتي سُيعلن عنها رسمياً في فبراير 2016م. وقد شهد عام 2015م تطويراً كبيراً لمصرفية الوسام، التي صُممت خصيصاً لعملائنا المميزين لتقدم لهم مفهوماً جديداً للخدمات المصرفية المبتكرة التي تواكب طموحاتهم إيماناً من الإدارة التنفيذية للبنك بأهمية هذه الشريحة. وقد ركزت مصرفية الوسام بتصميمها الجديد على جودة الخدمات المقدمة لهذه الفئة وتطوير منتجات جديدة ومبتكرة تفي جميع متطلبات عملاء الوسام بأسرع الطرق وباستخدام أفضل الوسائل التقنية.

إن منهجيتنا في مصرفية الأفراد أن كل إنجاز يتحقق ما هو إلا محطة انطلاق لإنجاز جديد خلال رحلتنا لتكون البنك الأسرع نمواً والأكثر اهتماماً بعميل مصرفية الأفراد في المملكة والمنطقة.

مصرفية الشركات

جعلت المجموعة المصرفية للشركات من عام 2015م عاماً استثنائياً جديداً في نتائجها وأعمالها، حيث زاد إجمالي الأصول بنسبة 19% ليرتفع من 122 إلى 146 مليار ريال، وبذلك تحافظ مصرفية الشركات على مكانتها كأكبر محفظة من حيث الأصول بين البنوك السعودية حيث نمت محفظة تمويل مصرفية الشركات بما يزيد عن 20.6%، وزادت قاعدة عملائها بنسبة 4%، في حين شهد معدل صافي الدخل انخفاضاً من 3.2 إلى 3.1 مليار ريال بانخفاض قدره 5.8%.

ووسع البنك من أنشطته في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليحقق هذا القطاع نمواً بنسبة 19.8% خلال عام 2015م. كما زادت حصة البنك في برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "كفالة" لتبلغ نسبة 53% من إجمالي عدد الكفالات الصادرة في عام 2015م مقارنة بنسبة 51% في عام 2014م. وتحقيقاً لهذا الدعم، زاد البنك عدد فروع التي تقدم خدمات تلي احتياجات هذه الشريحة من العملاء والتي تتضمن استلام خطابات الضمان والحصول على الائتمان والتمويل إلى 17 فرعاً تغطي جميع مناطق المملكة تم اختيار مواقعها وفقاً لدراسات محددة راعت أن تكون الفروع في أقرب مكان لعملاء هذه الشريحة.

واستكمل البنك تطوير برنامج "تاجر الأهلي" الذي أعيد إطلاقه عام 2014م تقديراً منه للدور الكبير الذي تلعبه شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، فطوّر العديد من المميزات التي أضيفت للبرنامج مثل تقديم حلول تمويلية متنوعة لعملاء البنك شملت إمكانية الحصول على تمويل رأس المال العامل والانضمام لبرنامج "كفالة" لتمويل المنشآت التجارية بضمان صندوق التنمية الصناعي والاستفادة من برنامج التمويل العقاري التجاري، والعديد من الخدمات الأخرى المميزة التي تشمل أولوية الخدمة وأسعار تنافسية للمعاملات.

وواصل البنك توسيع نطاق التمويل المهيكل والمشروعات الكبرى، فموّل العديد من مشروعات البنية التحتية والكثير من الصفقات في مجال صناعة الطيران، وتتضمن ذلك تمويل إنشاء البنية التحتية للمطارات وشراء أساطيل الطائرات وغيرها من الصناعات ذات الصلة، وبهذا يحافظ البنك على ريادته في تمويل هذا القطاع. ولقد ساهم ذلك في النمو الشامل لمصرفية الشركات من خلال تمويل العديد من كبرى المشروعات والصفقات التي تدعم القطاعين الحكومي والخاص في مختلف القطاعات التي تشمل الطبية والتعليمية

وقطاعات التجزئة والتصنيع وغيرها من قطاعات البنية التحتية المرتبطة بها مثل تمويل إنشاء شبكات الطرق وخطوط السكك الحديدية.

كذلك ساهمت مصرفية الشركات في تحقيق تطلعات البنك في مجال الخدمات الإلكترونية وتقنية المعلومات من خلال السعي المتواصل لتطوير حلول ومنتجات إدارة النقد الموجّهة لقطاع الشركات في المملكة، والتي تشتمل على المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت (Ecorp) وحلول التجارة ونظام دفع الرواتب وخدمات نقاط البيع، حيث وصلت الحصة السوقية للبنك في نقاط البيع إلى 14%، وساهم البنك بنسبة 5% من حصة النمو السوقي الكاملة لنقاط البيع لتصل إلى 31,803 نقطة بيع في نهاية عام 2015م. ونجح في إتمام المتطلبات التنظيمية والتقنية لإطلاق خدمة السحب النقدي من خلال نقاط البيع ضمن النظام المطور للشبكة السعودية للمدفوعات (مدى)، وحقق تقدماً ملحوظاً في مجال فتح الحسابات الجماعية لعملائه من موظفي الشركات تحت نظام حماية الأجور مع الالتزام بأنظمة وقوانين مؤسسة النقد العربي السعودي بما يتعلق بإجراءات مكافحة غسل الأموال. وقد فاز البنك الأهلي بجائزة "أفضل بنك في إدارة النقد لعام 2015م" بالمملكة والمقدمة من مؤسسة "ذي آسيان بانكر" المتخصصة في الشؤون المالية والمصرفية. أما في مجال المؤسسات المالية، فقد حافظ البنك الأهلي على ريادته في إنشاء علاقات مصرفية متميزة مع كبرى المؤسسات المالية المرموقة في جميع أنحاء العالم من أجل تسهيل تنفيذ عمليات الحوالات الدولية وعمليات التجارة، وحافظ البنك في الوقت ذاته على تطبيق أعلى معايير الانضباط والالتزام بضوابط المخاطر الائتمانية والتشغيلية، وتطبيق معايير "اعرف عميلك"، ودعم مكافحة غسل الأموال وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية. وعلى صعيد تمويل المشاريع، حصد البنك جائزة أفضل ترتيب لتمويل المشروعات بالمملكة وفقاً لتصنيف وكالة "ديالوجيك" (Dealogic) للعام. وفاز البنك الأهلي أيضاً بجائزة أفضل بنك لتمويل المشروعات الإسلامية ضمن جوائز مجلة "جلوبال إسلامك فاينانس" من المملكة المتحدة.

الخزينة

حققت مجموعة الخزينة خلال العام إنجازات قياسية على مستوى الدخل وصافي الأرباح جعلت من العام 2015م عاماً حافلاً بالمزيد من الإنجازات على مستوى المجموعة، حيث زاد صافي الدخل بنسبة 6.6% ليصل إلى 3.5 مليار ريال. بجانب أننا تمكّنا من الاستمرار في تحقيق قيمة أفضل لعملائنا من خلال النجاح القياسي في عمليات البيع المتقاطع رغم تحديات السيولة والظروف المتقلبة التي شهدتها السوق.

وكان أحد أهم إنجازات الخزينة خلال عام 2015م هو تحقيق البنك الأهلي للريادة من خلال تحقيق أعلى دخل من صرف العملات الأجنبية، حيث حققنا دخلاً بقيمة 1,075 مليون ريال، وقد كان هذا ثمرة لتضافر الجهود بين الإدارات المختلفة بمجموعة الخزينة والأطراف ذات العلاقة بالبنك. كما شهد العام تعزيزاً كبيراً لمنصة أعمال الخزينة من خلال تقديم بنية تقنية معلومات جديدة لعمليات الخزينة أسهمت في تعزيز قدراتنا على إعادة تدوير المخاطر وتنفيذ سياسة التسعير المرنة في أسواق رأس المال.

كما أنه من بين أهم النتائج الملحوظة التي حققناها خلال العام، هي المحافظة على محفظة استثمارية قوية ومتنوعة مع الحفاظ في الوقت ذاته على زيادة معدلات السيولة، وزيادة هوامش الربح، وجني مكاسب رأسمالية كبيرة للعام العاشر على التوالي. أما فيما يتعلق بمنتجات الخزينة، فقد أطلقنا 7 منتجات جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقدمين لعملائنا قائمة أوسع من الحلول الاستثمارية والتحوطية مما كان له دورٌ كبير في تحقيق نتائج أفضل في أعمالنا. وفي خطوة هي الأولى من نوعها بالمملكة، طورنا صكوكاً إسلامية من الفئة الأولى (Tier 1) بقيمة 5.7 مليار ريال لتعزيز الوضع المالي للبنك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية واللوائح المصرفية الدولية المعمول بها.

واستكمالاً لجهودنا نحو ابتكار حلول متميزة لعملائنا، أسس البنك شركة خارجية ذات غرض خاص (SPV) تُسهل لنا استخدام الأدوات المالية للمتاجرة، وبهذا يكون البنك الأهلي هو أول بنك بالمملكة ينفذ هذه الخطوة المبتكرة. إن أهم عوامل نجاحنا وركائزنا الأساسية في تحقيق أهدافنا الإستراتيجية هو التركيز على عملائنا، فهم أساس أعمالنا وخلق قيمة مستدامة وحلول مبتكرة لأعمالهم هو المقياس الحقيقي لنجاحنا.

الشركات التابعة

الدولة محل النشاط	الدولة محل التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية	عدد الأسهم المصدرة	رأس المال بالريال	الشركة التابعة
المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	إدارة الخدمات الاستثمارية للبنك وأنشطة إدارة الأصول	90.7% ملكية مباشرة و7.16% ملكية غير مباشرة	100,000,000	1,000,000,000	شركة الأهلي المالية
الأسواق الناشئة مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط	الإمارات العربية المتحدة (دبي)	خدمات إدارة الاستثمار	97.88% ملكية فعلية كلية	2,500,000	9,375,000	شركة إيست فيت كابيتال هولدينغ (إيست فيت) - شركة تابعة لشركة الأهلي المالية
المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي	إيرلندا	الاستثمارات في أسهم شركات قائمة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي	97.88% ملكية فعلية كلية	1,000,000	37,500,000	شركة الأهلي المالية - شركة مظلة لإدارة الاستثمار - شركة تابعة لشركة الأهلي المالية
تركيا	تركيا	بنك مشارك عن طريق استقطاب حسابات جارية واستقطاب حسابات استثمار مشاركة في الأرباح والخسائر وإقراض هذه الأموال لعملاء أفراد وشركات، عن طريق عقود إيجار تمويلية واستثمارات بالمشاركة	67.03% ملكية مباشرة	2,600,000,000	3,340,000,000	بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي
تركيا	تركيا	شركة ذات غرض خاص أسست لإصدار الصكوك للبنك التركي	67.03% ملكية فعلية	50,000	64,240	شركة تركيا فاينانس فارلك كيرالاما - شركة تابعة لبنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي
تركيا	تركيا	شركة ذات غرض خاص أسست لإصدار الصكوك للبنك التركي	67.03% ملكية فعلية	50,000	64,240	شركة تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي فارلك كيرالاما - شركة تابعة لبنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي
المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	مسك وإدارة الصكوك والأصول على سبيل الضمان، نيابة عن البنك وللغير	100% ملكية مباشرة	500	500,000	الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة
المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	وكيل تأمين لتوزيع وتسويق منتجات تأمين إسلامية في المملكة العربية السعودية.	100% ملكية فعلية	50,000	500,000	شركة الأهلي لتسويق خدمات التأمين
المملكة العربية السعودية	جزر كايمان	متاجرة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة الشراء وعمليات إعادة الشراء العكسية	100% ملكية مباشرة	50,000	187,500	شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسواق المحدودة

(أ) شركة الأهلي المالية

يملك البنك ملكية مباشرة بنسبة 90.7% وملكية غير مباشرة بنسبة 7.16% وقد تم تأسيس شركة الأهلي المالية (الأهلي كابيتال) في أبريل 2007م بموجب ترخيص هيئة السوق المالية رقم 2-83-2005 بتاريخ 21 جمادى الأولى 1426هـ (28 يونيو 2005م) لتنفيذ التعامل بصفة أصيل ووكيل والتعهد بالتغطية والإدارة والترتيب وتقديم المشورة والحفظ فيما يتعلق بالأوراق المالية. تدير الشركة حالياً أكثر من 2.9 مليار دولار أمريكي (اعتباراً من ديسمبر 2015م) في جميع فئات الأصول المتعددة، سواء محلياً أو دولياً. كما تدير الشركة أكبر صندوق رأس مال إسلامي تبلغ أصوله 5 مليار دولار أمريكي. في عام 2015م جاءت شركة الأهلي المالية في المرتبة الثالثة من حيث القيمة بحصة سوقية قدرها 11.5% والمرتبة الثانية من حيث عدد الصفقات بحصة سوقية بلغت 14.8%. وتمثلت أهم إنجازات شركة الأهلي المالية في عام 2015م في إطلاق منصة الأهلي تداول الجديدة بما تضمنه من ميزات متقدمة للتداول، بالإضافة إلى أدوات التحليل. كما شملت الإنجازات إطلاق التطبيق الذكي الجديد في شهر فبراير والذي حقق حصة سوقية 1.5% بما يزيد عن 66,000 تنزيل للتطبيق.

وفي إدارة الأصول، أطلقت شركة الأهلي المالية صندوقين جديدين متوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية هما: صندوق الأهلي المرن للأسهم السعودية وصندوق الأهلي للطروحات الأولية. بالإضافة إلى نجاح شركة الأهلي المالية في طرح خاص لصندوق الأهلي كابيتال للفرص في آسيا 2 المملوك لشركة الأهلي المالية. كما ازدهرت خدمة الاستشارات الاستثمارية لدى الشركة خلال العام المنصرم بإجمالي أصول تحت الاستشارة بلغت 12 مليار ريال. وحققت الخدمات المصرفية الاستثمارية دخلاً قياسياً هو الأعلى منذ تأسيس شركة الأهلي المالية وذلك من مجموعة متنوعة من التفويضات. وقد أبرمت الشركة خلال العام 11 صفقة في جميع الخدمات الاستشارية وأطلقت خدمات جديدة ستساهم في تحقيق دخل مستمر، بجانب تأمين تفويضات استشارات مالية جديدة. وقدمت الأهلي المالية خدمات استشارات مالية للعديد من الجهات والشركات؛ منها صندوق الاستثمارات العامة لشراء حصة بقيمة 1.1 مليار دولار أمريكي في شركة بوسكو للهندسة والإنشاءات الكورية، وشركة صناعات الخير للكيمياويات غير العضوية (إنوكيم) لزيادة حجم صندوق رأس المال الخاص بقيمة 800 مليون ريال، وشركة العثيم للتطوير العقاري لإصدار صكوك بالريال السعودي، وشركة سلامة للتأمين التعاوني لإصدار أسهم حقوق أولوية، وشركة جولدمان ساكس وصندوق التمويل الدولي للتحصين (البنك الدولي) لإصدار صكوكهم بالدولار الأمريكي. ولذلك احتلت شركة الأهلي المالية المرتبة الثانية في تصنيف "DCM League Tables".

وحصدت شركة الأهلي المالية العديد من الجوائز خلال عام 2015م مثل جائزة "أفضل مستشار مالي للشركات" ضمن جوائز المال والأعمال الإسلامية، وجائزتين من مجلة "يوروموني" للابتكار في التمويل الإسلامي كمدیر إصدار مشارك ووكيل مشارك في إصدار صكوك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وعلى دورها في تصميم برنامج صكوك بقيمة 5 مليار ريال لشركة الاتصالات السعودية. كما حصلنا على جائزتي "صفقة العام للتأثير الاجتماعي" و"صفقة العام بالمملكة العربية السعودية" من مجلة أخبار التمويل الإسلامي.

(ب) بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي

يملك البنك الأهلي نسبة 67.03% في بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي). ويعمل بنك تركيا كبنك مشارك عن طريق استقطاب حسابات جارية وحسابات استثمار مشاركة في الأرباح والخسائر وتمويل عملاء الأفراد والشركات، وعن طريق عقود إيجار تمويلية واستثمارات بالمشاركة. وفي مارس ويونيو من عام 2015م، حصل بنك تركيا على ديون ثانوية من الفئة الثانية من البنك الأهلي على جزئين 150 مليون دولار و100 مليون دولار. وبعد الحصول على تلك الديون الثانوية التي بلغ إجماليها 250 مليون دولار، أصبح هيكل رأس مال بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي أكثر قوة وزادت نسبة كفاية رأس المال بالبنك. ومع إستراتيجية النمو المستدام التي تبناها بنك تركيا، أطلق فرع البنك الجديد في مملكة البحرين عملياته في أكتوبر عام 2015م. وحافظ بنك تركيا فاينانس على إصدار الصكوك في كل من تركيا وماليزيا من خلال شركات تأجير الأصول. وقد بلغت قيمة الصكوك التي تم إصدارها خلال عام 2015م 1.1 مليار ليرة تركية و360 مليون رنجة ماليزي. كما نمت أصول بنك تركيا فاينانس بنسبة 15%. ونمت محفظة التمويل وودائع العملاء بنسبة 18% و16% على التوالي. ويحتل بنك تركيا فاينانس الريادة بين البنوك المشاركة في تركيا، حيث يمتلك أعلى رأس مال مدفوع بقيمة (2,600 مليون ليرة تركية). وقد حصل بنك تركيا فاينانس على جائزة "أفضل بنك إسلامي في تركيا"

ضمن جوائز المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية. وتوسع البنك جغرافياً من خلال افتتاح 6 فروع جديدة ليصل إجمالي عدد الفروع إلى 286 بنهاية العام، وزاد عدد أجهزة الصراف الآلي بواقع 43 جهاز جديد. ووصل عدد العملاء المتعاملين عبر القنوات الإلكترونية للبنك إلى ما يزيد عن 500 ألف عميل. كما عزز بنك تركيا فاينانس قنواته البديلة التي شملت أجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع، والهاتف المصرفي، والمصرفية الإلكترونية، وأطلق العديد من المبادرات لتحسين جودة خدماته ومنتجاته للعملاء، بجانب المبادرات التي اتخذها البنك لزيادة كفاءة برامجه وأنظمة تشغيله.

(ج) الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة

يملك البنك ملكية مباشرة بنسبة 100% من رأس مال الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تم تسجيلها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030146558 بتاريخ 21 ذو القعدة 1424هـ (الموافق 13 يناير 2004م) ورأس مال قدره 500 ألف ريال، وتمثل أغراض الشركة في مسك وإدارة الصكوك والأصول المفرغة للبنك الأهلي التجاري وللغير علي سبيل الضمان وتسجيلها باسمها للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها الشركة.

(د) شركة الأهلي لتسويق خدمات التأمين

يملك البنك ملكية فعلية بنسبة 100% من رأس مال شركة الأهلي لتسويق خدمات التأمين وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تم تسجيلها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030195150 بتاريخ 21 ذو الحجة 1430هـ (الموافق 8 ديسمبر 2009م) برأس مال قدره 500 ألف ريال. وتمثل أغراض الشركة بمزاولة أعمال الوكالة في التأمين وذلك لتسويق منتجات وخدمات التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وتسويق جميع منتجات التأمين لشركة الأهلي للتكافل.

(هـ) شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسواق المحدودة

يملك البنك ملكية مباشرة بنسبة 100% من رأس مال شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسواق المحدودة حيث تأسست خلال العام 2015م كشركة ذات مسؤولية محدودة، تم تسجيلها في جزر كايمان (مرخصة) ورأس مال 50 ألف دولار أمريكي بما يعادل 187.5 ألف ريال، وتمويل ذاتي، وتختص بالقيام بعمليات المضاربة في المشتقات المالية بالإضافة إلى عمليات الشراء وإعادة الشراء، يذكر أن البنك أعلن عن تأسيس الشركة على موقع شركة السوق المالية السعودية - تداول وذلك بتاريخ 18 ربيع الأول 1437هـ الموافق 29 ديسمبر 2015م.

الشركات الزميلة

الشركة	رأس المال بالريال	عدد الأسهم المصدرة	نسبة الملكية	النشاط الرئيسي	محل التأسيس	محل النشاط
شركة الأسواق العقارية التجارية	1,600,000,000	1,600,000	60% ملكية مباشرة	تملك وإدارة وصيانة ونظافة مركز المجموع التجاري	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
شركة الأهلي تكافل	166,666,670	16,666,667	29.99% ملكية مباشرة	أعمال التأمين (تأمين الحماية والادخار للأفراد والمجموعات)	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية

(أ) شركة الأسواق العقارية التجارية

يملك البنك ملكية مباشرة بنسبة 60% من رأس مال شركة الأسواق العقارية التجارية وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تم تسجيلها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030073863 بتاريخ 5 ربيع الثاني 1411هـ (الموافق 24 أكتوبر 1990م) ورأس مال قدره 1,600 مليون ريال، هذا ويطبق البنك معايير التقارير الدولية على القوائم المالية، ووفقاً لتعريف السيطرة في تلك المعايير يجب أن تتحقق ثلاثة شروط (أن يكون لدي المجموعة السيطرة عليها - تتعرض المجموعة أو لديها حقوق من العوائد على المنشأة - لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المنشأة)، وحيث أن الشروط السابقة لا تنطبق كلياً على الشركة، فإن البنك قام بإدراجها ضمن استثمارات البنك كشركة زميلة، حيث لا يتم توحيد قوائم الشركة المالية مع المجموعة ويتم معالجتها حسابياً بطريقة حقوق الملكية ومستقلة استقلالية تامة عن البنك. كما أنه ووفقاً لما ورد في نشرة إصدار البنك كما هو

مفصل في قسم (9-10) التقاضي والمنازعات بأن عقد تأسيس الشركة قد انتهى بتاريخ 14/4/1431هـ (الموافق 14 فبراير 2013م) وتم الاتفاق على تمديد مدة الشركة لمدة خمس سنوات إضافية ابتداءً من تاريخ انتهاء مدتها في السجل التجاري، ولقد انتهت مدة الشركة الإضافية كذلك بتاريخ 14/4/1436هـ (الموافق 24 يناير 2015م)، وبناءً عليه تقدم البنك الأهلي التجاري بتاريخ 21/08/1436هـ (الموافق 8 يونيو 2015م) بدعوى أمام المحكمة الإدارية بجدة قيدت برقم 7270 لدى الدائرة التجارية الخامسة، وذلك بطلب تصفية الشركة لانقضاء المدة المحددة لها نظاماً وعدم اتفاق الشركاء على تجديدها، ولا تزال القضية منظورة أمام المحكمة حتى تاريخه.

(ب) شركة الأهلي تكافل

يملك البنك ملكية مباشرة بنسبة 29.99% من رأس مال شركة الأهلي للتكافل وهي شركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/70 بتاريخ 1427/11/22هـ (الموافق 2006/12/13م) والقرار الوزاري رقم 262 بتاريخ 1428/11/20هـ (الموافق 2006/12/11م)، وقد تأسست الشركة في مدينة جدة بموجب السجل التجاري رقم 4030171573 الصادر من مدينة جدة بتاريخ 1428/7/21هـ (الموافق 2007/8/4م) وترخيص أعمال التأمين من مؤسسة النقد العربي السعودي رقم (ت م ن/7/20079) بتاريخ 1428/8/29هـ (الموافق 2007/9/11م)، هذا وقد بدأت الشركة بممارسة أعمال التأمين وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية حيث بدأت شركة الأهلي للتكافل برأس مال بلغ 100 مليون ريال، وقد وافق مساهمو الشركة بتاريخ 12 ديسمبر 2011م. على زيادة رأس مالها إلى 166,666,670 ريال ليصبح إجمالي عدد الأسهم المصدرة (16,666,667 سهم).

المجموعة الشرعية

واصلت المجموعة الشرعية خلال عام 2015م جهودها لدعم صناعة المصرفية الإسلامية وتوسيع نطاقها في جميع أعمال البنك، حيث عقدت الهيئة الشرعية 17 اجتماعاً مع مختلف الإدارات بالبنك الأهلي والشركات الشقيقة ناقشت خلالها كافة الاستفسارات الواردة منها للهيئة بشأن الجوانب الشرعية للأعمال المصرفية، وكان من ثمره تلك الاجتماعات دعم وتطوير وتحسين 25 منتجاً، ومراجعة واعتماد 38 عقداً ومستنداً تنفيذياً، بجانب تطوير بعض البرامج والخدمات اللازمة لاستيفاء متطلبات ضوابط التمويل الاستهلاكي وفقاً لما تنص عليه لوائح مؤسسة النقد العربي السعودي والأنظمة ذات الصلة. كما أجازت الهيئة إصدارات الصكوك التي تخص البنك وهي إصدارات صكوك البنك الأهلي (من الفئتين الأولى والثانية، وبرنامج صكوك بحقوق متساوية مع الدائنين)، والموافقة على إصدارين لصكوك استثمار لبعض عملاء البنك. وأجازت الهيئة أيضاً برنامج ادخار لموظفي إحدى الشركات الوطنية والموافقة على الشروط والأحكام الخاصة بعشرة صناديق استثمارية جديدة.

ومن منطلق مسؤوليتها عن التوعية بالعمل المصرفي الإسلامي، طبعت المجموعة الشرعية كافة القرارات الصادرة من الهيئة الشرعية في مجلدين، كما طبعت أبحاث وتوصيات الندوات من الخامسة إلى السابعة في ثلاثة مجلدات. كذلك طورت المجموعة ضوابط شرعية لأكثر من أربعين منتجاً مصرفياً إسلامياً.

واستمرت المجموعة الشرعية بالبنك في توعية العملاء بالمصرفية الإسلامية، حيث نظّمت المجموعة لقاءات في ثلاث مدن مختلفة بالمملكة (الرياض والقصيم والجوف) التقى خلالها عملاء البنك وموظفوه بأصحاب الفضيلة أعضاء الهيئة الشرعية الذين أجابوا على استفساراتهم المتعلقة بجميع جوانب العمل المصرفي الإسلامي. وشهد العام 2015م انعقاد الندوة السنوية الثامنة للمجموعة الشرعية التي تعكس حرص البنك على دعم صناعة المصرفية الإسلامية وفتح آفاق لنموها وتطورها المستقبلي. وقد استضافت الندوة نخبة من الفقهاء والمصرفيين في المنطقة وناقشت موضوع "التأصيل الشرعي ومعالجة الإشكاليات التطبيقية لكل من: الحساب الجاري مدين، والمزايا الممنوحة لعملاء الحساب الجاري". كما واصل البنك برنامج المتفرد والخاص بتأهيل علماء شرعيين جدد للعمل في الهيئات الشرعية حيث تخرج أحد الملتحقين بالبرنامج، وأضيف عضو جديد للهيئة.

وقد أصدر فريق الرقابة الشرعية بالمجموعة سبعة تقارير شرعية تضمنت مراجعة منتجات البنك الإسلامية للتأكد من توافقها مع قرارات الهيئة، وأربعة تقارير شرعية أخرى تضمنت مراجعة منتجات وصناديق الشركات الشقيقة للبنك للتأكد أيضاً من التزامها بقرارات الهيئة الشرعية، بالإضافة إلى تقرير شرعي تضمن مراجعة أعمال طرف ثالث بناءً على تكليف خاص من الهيئة الشرعية.

(أ) الهيئة الشرعية

تضطلع الهيئة الشرعية بالبنك الأهلي التجاري وهي جهة مستقلة بالمسؤولية عن اعتماد المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المقدمة في البنك. وتحكم أعمالها لائحة الهيئة الشرعية. وتتكون الهيئة الشرعية بالبنك من ثلاثة علماء بارزين في مجال الشريعة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي وهم: معالي الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع (رئيساً) وفضيلة الشيخ الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز المصلح (عضواً) وفضيلة الشيخ الدكتور محمد بن علي القري (عضواً).

(ب) برنامج التحول للمصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

سبق للهيئة الشرعية في البنك الأهلي التجاري أن أصدرت بياناً بشأن مشروعية الاكتتاب في أسهم البنك الأهلي التجاري بمناسبة طرح العام لأسهم البنك الأهلي التجاري بتاريخ 1435/12/22هـ، الموافق 2014/10/16م، وقررت فيه جواز الاكتتاب في أسهم البنك واستندت في ذلك، إلى التأكيدات التي صدرت عن إدارة البنك بخصوص برنامج التحول التدريجي إلى المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وخطته الزمنية .

وتجدر الإشارة بأن مجلس إدارة البنك الأهلي اعتمد في عام 2014م خطته الإستراتيجية للسنوات الأربع القادمة والمتضمنة تحول أعمال البنك التدريجية للمصرفية الإسلامية. ويقوم مجلس الإدارة بشكل سنوي بمراجعة خطط البنك الاستراتيجية وفقاً لما يطرأ على الصناعة المصرفية من متغيرات محلية وعالمية.

تود إدارة البنك الأهلي التجاري أن تؤكد للمساهمين وعامة المستثمرين التزامها التام بخطة التحول التدريجي للعمل المصرفي الإسلامي التي اعتمدها مجلس الإدارة آخذة في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والمعايير المصرفية، وذلك حتى يتم استكمال تحول البنك بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي.

وفيما يلي تقرير عن سير العمل في برنامج التحول للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2015م على النحو التالي:

- 1- بلغت أصول البنك خلال العام 2015م 449 مليار ريال منها 66% أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية مقارنة بـ 67% خلال العام 2014م.
- 2- حقق البنك خلال العام 2015م زيادة في نسبة التمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بلغت 82% من مجمل تمويلات البنك مقارنة بـ 78% خلال العام 2014م.
- 3- بلغت المطلوبات 394 مليار ريال خلال العام 2015م منها 79% من مصادر متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مقارنة بـ 92% خلال العام 2014م.
- 4- ارتفع الدخل التشغيلي الناتج عن المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال العام 2015م إلى 77% من مجمل دخل البنك مقارنة بـ 73% خلال العام 2014م.
- 5- ارتفعت نسبة التمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لقطاع الشركات خلال العام 2015م إلى 67% مقارنة بـ 55% خلال العام 2014م.
- 6- أما فروع البنك الأهلي فهي تعمل بصيغ العمل المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بصورة كاملة منذ العام 2007م.

لقد شهد عام 2015م مجموعة من التحديات الاقتصادية العالمية. وتتضاعف تلك التحديات فيما يتعلق بعملية التحول الكامل إلى المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك من حيث إن عملية التحول للمصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لا تقتصر على الأوضاع الاقتصادية العالمية فحسب، ولكن تؤثر فيها حداثة القطاع المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية وعدم توفر الفرص الاستثمارية الإسلامية المناسبة القادرة على الوفاء بمتطلبات البنك من حيث السيولة والمخاطر والعائد تمثل إحدى أهم الصعوبات التي تواجهها مؤسسة مالية بحجم البنك الأهلي التجاري. ومع ذلك فقد استطاع البنك - بتوفيق من الله - التغلب على جزء من تلك الصعوبات وبدأ في تطبيق خطة التحول، وذلك من خلال تطوير منتجات مالية جديدة وابتكار صيغ للتمويل والاستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتنفيذ برامج متعددة لنشر المعرفة والتوعية بالمصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتدريب العاملين في البنك وتأهيل علماء في مجال المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إضافة إلى استمرار البنك في دعم برامج المسؤولية

المجتمعية التي تنطلق من التزامه تجاه المجتمع باعتباره مؤسسة مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. هذا وتؤكد إدارة البنك التزامها بالإفصاح عن تطورات خطة تحول البنك للعمل المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في تقرير مجلس الإدارة بشكل سنوي.

برنامج تقنية الجيل القادم (NextGen)

استكمل البنك خطته الشاملة لاستبدال الأنظمة المصرفية الأساسية للبنك والتي بدأها عام 2013م من خلال "تقنية الجيل القادم" (NextGen) تطبيق مجموعة جديدة من الأنظمة التي ستدمج معها التطبيقات المستخدمة في البنك وتحديثها لتقديم منتجات وخدمات مبتكرة تلي احتياجات العملاء. وتواصلت عملية تطوير البرامج التي بدأت في أبريل 2014م، فكان أول منتج هو برنامج التمويل التاجيري والذي اكتمل في أكتوبر 2014م وأطلقت النسخة التجريبية منه في الربع الأول من عام 2015م. وسريعاً ما أثبت النظام الجديد العديد من المزايا من خلال تقليل فترة انتظار العملاء بنسبة 25% وتقليل وقت المعالجة في مكاتب المساندة الخلفية بنسبة 50%.

وفي الوقت ذاته، أكمل الفريق مهمة شديدة التعقيد لإنشاء بيئة مشتركة تسمح للبنك بعملية التحويل إلى النظام الجديد مع عدم التأثير على خدمة العملاء. ثم نجح البنك في استبدال مجموعة من أنظمة التشغيل تشمل نظام "دفتر حساب الأستاذ العام" ونظام "الموارد البشرية" ونظام "المشتريات" ونظام "إدارة الموجودات الثابتة". كما تم تطبيق نظام إدارة علاقات العملاء الجديد في مجموعة من مجالات العمل، وهو ما كان له أثر كبير في تحسين خدمة العملاء ومعالجة جميع الشكاوى الخاصة بهم. كذلك دخل نظام أعمال المساندة في التطبيق في وقتٍ قياسي دون أي تأثير كبير على عمليات البنك.

وفي منتصف عام 2015م، استكملنا تطوير أنظمة منتجات التمويل المتبقية في مصرفية الأفراد، وانتهينا من استكمالها في نوفمبر 2015م. وقد تم نقل أكثر من 465 ألف حساب تمويل شخصي وتمويل عقاري إلى النظام الجديد. كما شهد شهر نوفمبر 2015م بداية نشر وتطبيق نظام تقنية الجيل القادم في الفروع، وهذا هو الجزء الأكبر من البرنامج والذي سوف يستمر حتى أوائل عام 2016م. وشهد عام 2015م أيضاً تحديث الخدمات الإلكترونية لكلٍ من مصرفية الأفراد والشركات، مما أسهم في تقديم خدمات جديدة ومنصات تقنية حديثة للعملاء.

لقد كان هذا البرنامج طموحاً للغاية وقد حقق أهدافه في فترة قصيرة من الزمن. إنه نموذجٌ متميزٌ يبرز كيف يمكن للتقنية وفرق العمل التعاون سوياً لتحويل أنظمة البنك المصرفية. وتوفر تقنية الجيل القادم الأساس لإستراتيجية تقنية تستطيع تقديم القدرات والإمكانات لتحقيق رؤية البنك الإستراتيجية لأن يصبح مجموعة الخدمات المالية الرائدة بالمنطقة.

الموارد البشرية

يواصل البنك الأهمي مسيرته لتحقيق واحدٍ من أهدافه الإستراتيجية في أن يصبح "الخيار الأول للموظفين"؛ لذا يُولي أهميةً كبيرة للموارد البشرية يستثمر فيها ويطورها كونه شريكاً إستراتيجياً للبنك يعتمد عليه في رسم وتنفيذ خطط وبرامج تطوير الكوادر والكفاءات البشرية وبناء جيلٍ قويٍ من القادة الجدد. ولتحقيق هذا الهدف، استمر البنك خلال عام 2015م في تطوير كوادره من الموظفين إيماناً منه بأن تزويد الموظفين بالمهارات المطلوبة هو أحد أهم المقومات الجوهرية لنجاحهم على المدى البعيد، وخضع عددٌ كبيرٌ من التنفيذيين للعديد من مراحل التقييم والقياس من خلال أدوات التقييم والقياس المتعارف عليها دولياً والمُطبَّقة في أفضل 500 شركة في العالم وذلك بالتعاون مع شركات استشارية عالمية متخصصة في مجال إدارة الموارد البشرية. ونجحنا في التعرف على الكفاءات والقدرات الكاملة التي يمتلكونها، وعلى أساسه وضعنا خطاً لتنمية المهارات التخصصية والإدارية لكل موظف من هذه الكفاءات على حدة حسب احتياجات التطوير التي تم تحديدها وفي ظل احتياجات البنك مما ينعكس إيجاباً على تعزيز فرص الموظف في تقلد مسؤوليات ومواقع إدارية أعلى ضمن خطط الإحلال والتعاقب الوظيفي في البنك، والحفاظ في الوقت ذاته على كوادر بشرية ذات كفاءة مهنية تواكب مستجدات بيئة الأعمال وتحدياتها، كما تُسهم في خلق بيئة عمل محفزة للموظفين تعتمد ثقافتها على الأداء بتميز والمسؤولية المشتركة تجاه التطور المهني. وتضمنت برامج التطوير التحاق الكفاءات المختارة بأفضل البرامج التطويرية وبأفضل الجامعات في العالم مثل جامعات هارفارد، وارتون، وستانفورد، بالإضافة إلى أفضل المعاهد العالمية المعروفة في تطوير التنفيذيين مثل المعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD).

واستمر البنك في ترسيخ "ثقافة التميز في الأداء" من خلال ربط المميزات التي يحصل عليها الموظف بما فيها التطوير والتدريب بأدائه وتميزه في تحقيق أهدافنا من خلال سلوكيات العمل التي تضمن نجاحنا، واستثمرنا في نظام تقني قوي لإدارة الأداء يُعنى بتقييم مستوى الأداء لدى الموظفين في كافة الدرجات الوظيفية بالبنك تقيماً منصفاً ودقيقاً بناءً على تحقيق الأهداف المنوطة بالموظف بجانب السلوكيات المتبعة لتحقيق تلك الأهداف، وهو بمثابة الأداة الأساسية التي تساعدنا في تصميم برامجنا الفعّالة لتطوير موظفينا. واستمر البنك في تطوير برامج التدريب والتطويرية على كافة الأصعدة، حيث بلغ متوسط أيام التدريب للموظف أكثر من ستة أيام في السنة. كذلك أطلق البنك "بوابة التعلم الإلكتروني" كأحد الحلول التدريبية الجديدة مما سيزيد من فرص تدريب عدد كبير من الموظفين فيما يخص المعلومات الإلزامية في مدة زمنية قصيرة دون مغادرة مكاتبهم.

وتدعيماً لتوجهنا الإستراتيجي في البقاء دائماً الخيار الأول للموظفين، يُجري البنك استبياناً للموظفين لقياس مدى ارتباطهم به وشعورهم بالانتماء له وتعزيز ثقافته الجديدة القائمة على الشفافية في التواصل وخلق بيئة عمل عادلة وتفعيل مبدأ المساواة. ويستهدف الاستبيان إشراك الموظفين في طرح المشكلات والاقتراحات إيماناً منه بأن موظفيه هم أهم أصوله ومشاركهم الإيجابية لها دورها الفعال في تحسين الأداء. وجاءت نتائج الاستبيان هذا العام إيجابية جداً على جميع المحاور، وزادت نسبة رضا الموظفين حيث وصلت إلى 67% أي بمعدل زيادة 10% عن العام السابق، ولدينا مؤشرات قوية على أن البنك استطاع خلال السنوات الثلاث الماضية أن يحافظ على الكوادر والكفاءات لديه فقد انخفضت نسبة تسرب الموظفين لتصل إلى 8% فقط. ووصلت نسبة السعودة بالبنك 94%. ونجحنا من خلال برنامج رواد الأهل في استقطاب أفضل المواهب والمحافظة عليها من أجل تلبية احتياجاتنا من الموارد البشرية وبناء قادة البنك في المستقبل لإحداث نقلة نوعية. وصممنا برنامجاً متميزاً خاصاً بالمبتعثين من أبنائنا في الخارج وهو برنامج "الوسام" الذي يستهدف الكفاءات السعودية الشابة المبتعثة وتجهيزها للعمل المصرفي بتعيينها بالفروع للاستمرار في تطوير خدماتنا بشبكة الفروع لعملائنا في جميع أنحاء المملكة.

مشاركات البنك الأهلي المجتمعية

واصل البنك الأهلي مسيرته الحافلة بالعديد من الإنجازات في مجال المسؤولية المجتمعية بما يتوافق مع إستراتيجيته الجديدة في مجال المسؤولية المجتمعية والتي أطلقها أواخر عام 2014م تحت مسمى "أهالينا" متضمنة إستراتيجية متكاملة تركز على تمكين ثلاث فئات مهمة في مجتمعنا وهي المرأة، والشباب، والطفل من خلال برامج محددة الأهداف تجعل منهم طاقات إيجابية وتنموية فاعلة في اقتصادنا الوطني. وفي عام 2015م ركّز البنك على ربط البرامج المجتمعية مع منظومة العمل بالبنك من خلال التوافق بين هذه البرامج وما يمتلكه البنك من خبرات وطاقات متخصصة تضمن التكامل والتكافل الاجتماعي الأمثل.

تمكين المرأة

قدّم برنامج الأهلي للأسر المنتجة حزمة من خدمات التدريب والتمويل والتسويق لتطوير المنتجات الحرفية وتحقيق أعلى درجات التنافسية والجودة والتصاميم، بجانب توفير الدعم المالي لهذه الفئة وفتح مجالات ومنافذ أوسع لتسويق منتجاتها وتأمين مصدر دخل يوفر لهن ومن يعلّن الحياة الكريمة المستدامة. ففي التدريب، طوّرتنا مجموعة كبيرة من الحرف (مثل الخوص، وحياسة النسيج والسدو، والديكوباج)، ودربنا 61 مدربة في مختلف مدن المملكة بالتعاون مع جهات دولية متخصصة لتمكينهم من تدريب المستفيدات من البرنامج على التصميم والابتكار في الإنتاج وفق أفضل معايير الجودة العالمية لضمان قوة المنافسة. وبنهاية عام 2015م بلغ عدد السيدات المتدربات من الأسر المنتجة منذ إطلاق البرنامج في العام 2014م إجمالي 1,072 سيدة. وفي الحلول التمويلية، فعّلنا برنامج تمويل الأسر المنتجة من خلال تمويل جماعي تضامني لكل مجموعة من السيدات لتمكينهن من إقامة مشاريعهن الصغيرة دون الحاجة إلى كفيل، وافتتحنا أول مركز في جدة بنهاية عام 2014م وقدمنا التمويل لعدد 1,236 مستفيدة خلال العام 2015م بمبلغ 3.7 مليون ريال، واعتمدنا افتتاح 3 مراكز أخرى في الرياض، الأحساء، وحائل. ولإيجاد قنوات مبتكرة لتسويق المنتجات، عقد البرنامج مجموعة من الشركات الإستراتيجية مع عدة جهات لفتح منافذ جديدة لعرض وبيع منتجات الأسر بالمطارات والمعارض التخصصية والأسواق الشعبية والبازارات.

تمكين الشباب

نجح برنامج الأهلي لرواد الأعمال مع نهاية عام 2015م في الانتهاء من تدريب 1,010 من رواد ورائدات الأعمال منذ اعتماد المنهج التدريبي المطور للبرنامج في العام 2014م. ويقدم البرنامج لأصحاب وصاحبات الأفكار المميزة من الرواد والرائدات التطوير والتدريب والمساعدة في تأسيس أعمالهم وتزويدهم بأساسيات إنشاء المشروعات الناجحة والاستشارات اللازمة، حيث يكونون بنهاية البرنامج متمكنين من إعداد دراسة الجدوى التي تسهل عليهم الحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم ضماناً لنجاح واستدامة أعمالهم.

تمكين الطفل

ضمَّ برنامج الأهلي لرعاية الأيتام 390 طالباً وطالبة جُدد من الأيتام بنهاية العام 2015م لينضموا لأقرانهم من المستفيدين من خدمات البرنامج المتنوعة منذ العام 2014م وعددهم 154 طالباً وطالبة. وقد أنهى 141 طالباً وطالبة المستوى الأول للبرنامج وانتقلوا للمستوى الثاني، أما الطلاب الجدد فقد بدأوا المستوى الأول مع بداية العام الدراسي 2015م. وقد صُمِّمَ البرنامج - الذي أُطلق في كلٍّ من مكة المكرمة، والرياض، والمنطقة الشرقية، والمدينة المنورة بالشراكة مع الجمعيات المتخصصة في رعاية الأيتام - ليتناسب مع كل فئة عمرية من خلال خمسة مستويات مختلفة لتأهيل الطلاب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 - 18 عاماً ورفع مستواهم التعليمي وتعزيز مهاراتهم بالدورات التدريبية في مجال اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي ودورات تطوير المهارات الشخصية والتواصل مع الآخرين وبرنامج التعليم. هذا بجانب الخدمات الأخرى التي تتضمن برنامج التأمين الصحي والمكافآت المالية التحفيزية والبطاقة المكتبية طوال فترة الانتساب للبرنامج، وذلك بهدف تطويرهم وتمكينهم لدخول سوق العمل أو استكمال دراستهم الجامعية.

برنامج الأهلي للعمل التطوعي

استمر البنك الأهلي في استثمار طاقات موظفيه من خلال برنامج الأهلي للعمل التطوعي، وذلك بإشراكهم في أنشطة تطوعية مختلفة تلبي الاحتياجات الفعلية بالمجتمع وتساهم في تعزيز الحس التطوعي والعطاء المجتمعي لديهم. ويُعدُّ البنك الأهلي هو أول شركة قطاع خاص تُقرُّ نظام 30 ساعة تطوعية مدفوعة الأجر للموظفين، وتنوعت الفرص التطوعية بين المشاركة في تدريب الطلبة الأيتام، وخدمة حجاج بيت الله الحرام في موسم الحج، ودعم الأسر المتضررة من سيول جدة، وزيارة المرضى، والتبرع بالدم تكريساً لمفهوم مشاركة الفرد في التنمية المستدامة وخدمة مجتمعه، ولقد شارك 511 موظفاً وموظفة من منسوبي البنك خلال عام 2015م في 15 مدينة مختلفة حول المملكة بأعمال تطوعية تعادل 2,019 ساعة.

برنامج الأهلي للرعاية والتبرعات

واستكمالاً لدوره المتواصل في مجال المسؤولية المجتمعية، وبجانب برامجه التي تساهم في تمكين المجتمع، شارك البنك الأهلي في دعم 56 مبادرة ذات تأثيرٍ مباشرٍ بالمجتمع بقيمة إجمالية 35 مليون ريال خلال عام 2015م للمساهمة في تعزيز مبادرات المملكة في العديد من مجالات العمل المجتمعي.

2.1 أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له

أعضاء مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء تعيينهم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات، ويجتمع مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر أي أربع مرات في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيس مجلس الإدارة أو بطلب اثنين من الأعضاء، ويكتمل نصاب اجتماع مجلس الإدارة إذا حضره خمسة أعضاء بأنفسهم بما فيهم الرئيس.

وتثبت قرارات المجلس ومداولاته في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماع مجلس الإدارة على أمين عام مجلس الإدارة.

الجدير بالذكر أنه في اجتماع الجمعية العامة العادية الأول لعام 2015م تم إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة الجديدة لمدة ثلاث سنوات، حيث جرى اختيار تسعة أعضاء لمجلس الإدارة للدورة الجديدة والتي تبدأ من 2015/05/01م وحتى 2018/04/30م.

اسم العضو	تصنيف العضوية	العضويات في البنك الأهلي	العضويات في شركات أخرى (مدرجة وغير مدرجة)
منصور بن صالح الميمان	غير تنفيذي	رئيس مجلس الإدارة رئيس اللجنة التنفيذية	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: عضو مجلس الإدارة في شركة التعدين العربية السعودية (معادن) غير مدرجة: رئيس مجلس الإدارة في شركة تداول العقارية. عضو مجلس الإدارة في الشركة العربية السعودية للإستثمار (سنايل). رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي المالية (الأهلي كابيتال).
مطلق بن عبدالله المطلق	مستقل	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة عضو اللجنة التنفيذية	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: لا يوجد غير مدرجة: نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة مجموعة المطلق. رئيس مجلس الإدارة لمؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر.
عبدالرحمن بن محمد المفضي (ممثل صندوق الإستثمارات العامة)	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة عضو لجنة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: رئيس مجلس إدارة الشركة العقارية السعودية (العقارية). رئيس مجلس الإدارة في الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري). غير مدرجة: الأمين العام المكلف لصندوق الإستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية. رئيس مجلس الإدارة لشركة دار التمليك. عضو مجلس الإدارة في شركة الأسواق المالية (تداول).
م. عبدالعزيز بن عبدالله الزيد	مستقل	عضو مجلس الإدارة عضو اللجنة التنفيذية رئيس لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: عضو مجلس الإدارة في شركة التعاونية للتأمين (التعاونية). غير مدرجة: نائب رئيس مجلس إدارة شركة دعم للإستثمار العقاري.
إبراهيم بن محمد الرميح	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: لا يوجد غير مدرجة: الرئيس التنفيذي للشركة العربية السعودية للإستثمار (سنايل). عضو مجلس إدارة شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكوا باور).
سعود بن سليمان الجهني (ممثل المؤسسة العامة للتقاعد)	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: عضو مجلس الإدارة في شركة أسمنت تبوك. عضو مجلس الإدارة في شركة التصنيع الوطنية. غير مدرجة: لا يوجد
أنيس بن أحمد مؤمنه (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: لا يوجد غير مدرجة: شركة إيوان العالمية للإسكان. شركة سدكو القابضة. مؤسسة دنيا الأصواف (الشياكة). مجموعة إيلاف.

<ul style="list-style-type: none"> • مدرجة <p>رئيس لجنة المراجعة بالمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق</p> <p>عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة بالشركة السعودية للطباعة والتغليف.</p> <ul style="list-style-type: none"> • غير مدرجة <p>رئيس مجلس إدارة صندوق رنا للأسهم السعودية شركة رنا للاستثمار.</p>	<p>عضو مجلس الإدارة</p> <p>رئيس لجنة المراجعة</p>	<p>مستقل</p>	<p>د. سعد بن صالح الرويع</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مدرجة: لا يوجد • غير مدرجة: <p>رئيس مجلس الإدارة في بنك تركيا فاينانس كاتليم بنكاسي – تركيا</p> <p>عضو المجلس الاستشاري الإقليمي لشركة ماستر كارد لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.</p> <p>عضو مجلس إدارة برنامج إنجاز – السعودية.</p>	<p>عضو مجلس الإدارة</p> <p>الرئيس التنفيذي</p> <p>عضو اللجنة التنفيذية</p> <p>عضو لجنة المخاطر</p>	<p>تنفيذي</p>	<p>سعيد بن محمد الغامدي</p>

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

- يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن وضع الإستراتيجية الكاملة للبنك وتوجيه إستراتيجية وأهداف البنك. ولذلك فإن مجلس الإدارة يكون مسؤولاً عن وضع أهداف الأداء واتخاذ القرارات التي تؤثر في النفقات الرأسمالية الكبيرة، وعمليات الاستحواذ والشراء والبيع والتصفية والإشراف على تنفيذ القرارات؛
- كما يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن مراقبة الأهداف المالية للبنك والتحقق من أن الأداء يسير وفق الخطط الإستراتيجية والتشغيلية والتجارية المتفق عليها مسبقاً؛
- تشمل مهام مجلس الإدارة أيضاً الموائمة والإشراف على الهيكل التنظيمي لوحدات العمل المختلفة والدرجات الوظيفية ونظام الأجور للبنك والإشراف على خطط الإحلال.

اجتماعات مجلس الإدارة في عام 2015م:

الاسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور %	يناير	18 فبراير	02 فبراير	08 فبراير	08 أبريل	08 أبريل	29 يونيو	15 سبتمبر	24 نوفمبر	24 ديسمبر
منصور صالح الميمان (رئيس مجلس الإدارة)	10	10	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مطلق عبدالله المطلق	10	7	3	70	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا	نعم
عبدالرحمن محمد المضي	10	9	1	90	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
م. عبدالعزيز عبدالله الزيد	10	10	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
د. سعد صالح الرويع	10	10	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
يوسف عبدالستار الميمني*	4	3	1	75	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	-	-	-	-
د. خالد عبدالعزيز العرفج*	4	4	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	-	-	-	-
إبراهيم محمد الرميح	10	10	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
أنيس أحمد مؤمنه**	6	6	0	100	-	-	-	-	-	-	نعم	نعم	نعم	نعم
سعود سليمان الجني**	6	4	2	73	-	-	-	-	-	-	نعم	لا	نعم	نعم
سعيد محمد الغامدي (الرئيس التنفيذي)	10	10	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

*أعضاء مجلس الإدارة الأستاذ يوسف عبدالستار الميمني والدكتور خالد عبدالعزيز العرفج انتهت عضويتهم في مجلس الإدارة وذلك بنهاية الدورة السابقة بتاريخ 30 أبريل 2015م.

**سعادة الأستاذ أنيس أحمد مؤمنه وسعادة الأستاذ سعود سليمان الجني انضموا للمجلس ابتداءً من الدورة الحالية بتاريخ 1 مايو 2015م حيث أن اجتماع مجلس الإدارة الأول خلال الدورة الحالية انعقد بتاريخ 8 أبريل 2015م وذلك لانتخاب رئيس مجلس الإدارة وتشكيل اللجان التابعة وبالتالي تم احتساب حضورهما الاجتماع.

لجنة المراجعة

أقرت الجمعية العامة لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي عقد في 8 أبريل 2015م لائحة عمل لجنة المراجعة، وتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من غير التنفيذيين، يُعيّنهم مجلس الإدارة. وتضم اللجنة أعضاء من خارج مجلس الإدارة أكثر من الأعضاء الذين يتم اختيارهم من داخل مجلس الإدارة، كما يُعيّن مجلس الإدارة أحد أعضاء اللجنة رئيساً لها. وتجتمع لجنة المراجعة أربع مرات على الأقل سنوياً، وتثبت قرارات اللجنة ومداواتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

تكون اللجنة مسؤولة أمام مجلس الإدارة وتساعد على القيام بمسؤولياته كما يلي:

- ضمان وضع نظام فعال للرقابة الداخلية والالتزام؛
- تحقيق الالتزام فيما يتعلق بتقديم التقارير المالية الخارجية، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها. وتشمل الأهداف الرئيسية للجنة المراجعة القيام بمسؤوليات الإشراف والمراقبة للمهام التالية:
- صحة التقارير المالية.
- التأكد من امتلاك المراجعين الداخليين والخارجيين للمؤهلات المطلوبة والاستقلالية والإشراف على أدائهم؛
- التزام البنك بجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير الأخلاقية؛
- أداء المراجعة الداخلية والالتزام ومكافحة غسل الأموال ومكافحة الجرائم المالية بما يتوافق مع المعايير التي تنص عليها قوانين مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

اجتماعات لجنة المراجعة في عام 2015م

الاسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور %	يناير 18	مارس 08	أبريل 19	أغسطس 19	أكتوبر 18	ديسمبر 20
د. سعد صالح الرويتع (رئيس اللجنة)***	6	6	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
د. خالد عبدالعزيز العرفج**	3	3	0	100	نعم	نعم	نعم	-	-	-
د. صالح حمد الشنيقي***	6	5	1	83	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هاني سليمان الشدوني***	6	6	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
خالد محمد الصليح***	6	6	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
يحيى علي الجبر*	3	3	0	100	-	-	-	نعم	نعم	نعم

* عضو اللجنة المشار إليه أعلاه تم ترشيحه لعضوية اللجنة مع بدء الدورة الحالية بتاريخ 1 مايو 2015م.

** عضو اللجنة المشار إليه أعلاه انتهت عضويته في اللجنة بنهاية الدورة السابقة بتاريخ 30 أبريل 2015م.

*** أعضاء اللجنة المشار إليهم أعلاه تم إعادة انتخابهم لعضوية اللجنة مع بدء الدورة الحالية بتاريخ 1 مايو 2015م.

اللجنة التنفيذية

تشكل اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء ومن ضمن أعضائها الرئيس التنفيذي للبنك، وتجتمع دورياً مرة في الشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، كما يجوز إلغاء الاجتماع إذا لم تكن هناك حاجة لذلك. وتثبت قرارات اللجنة ومداواتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

يتمثل الغرض الرئيسي من اللجنة التنفيذية في مساعدة مجلس الإدارة على إدارة عمليات البنك والإشراف عليها واتخاذ قرارات سريعة بشأن القضايا الملحة المتعلقة بأعمال البنك. وتضمن اللجنة التنفيذية تمثيل البنك بشكل كافٍ في الشركات التابعة، كما تتخذ اللجنة التنفيذية أيضاً قرارات بشأن الائتمان ومعالجة الديون. وذلك ضمن حدود صلاحيات اللجنة التي فوضها بها مجلس الإدارة.

اجتماعات اللجنة التنفيذية في عام 2015م

الاسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور %	07 يناير	08 فبراير	04 مايو	09 سبتمبر	10 نوفمبر
منصور صالح الميمان (رئيس اللجنة)	5	5	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مطلق عبدالله المطلق	5	4	1	80	نعم	نعم	لا	نعم	نعم
م. عبدالعزيز عبدالله الزيد	5	5	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
إبراهيم محمد الرميح	5	5	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سعيد محمد الغامدي	5	5	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة

أقرت الجمعية العامة لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي عقد في 8 أبريل 2015م لائحة عمل لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة، وتشكل لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة، على أن يكون اثنان منهم أعضاءً مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة ولا يحق لرئيس مجلس الإدارة أن يكون رئيساً للجنة. ويمكن دعوة الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة الموارد البشرية لحضور الاجتماعات بدون أن يكون لهما حق التصويت، وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل سنوياً. وتثبت قرارات اللجنة ومداواتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

- ترفع اللجنة التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة؛
- المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت الذي يلزم أن يخصصه العضو لأعمال مجلس الإدارة؛
- التأكد من الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد على الأشخاص المرشحين للعضوية بعد موافقة المجلس عليهم؛
- مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها به؛
- تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة؛
- التأكد سنوياً من استقلالية الأعضاء المستقلين، وذلك لضمان عدم وجود تعارض مصالح إذا ما كان العضو عضو مجلس إدارة آخر؛
- وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين باستخدام معايير ترتبط بالأداء؛
- التوصية إلى المجلس فيما يخص المرشحين لعضوية اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس، أخذاً في الاعتبار المؤهلات اللازمة لعضوية كل لجنة وخصوصاً لجنة المراجعة التي ينبغي أن يكون أحد أعضائها مختصاً بالشؤون المالية والمحاسبية.

اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة في عام 2015م:

الاسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور %	23 مارس	07 أبريل	01 يونيو	22 أكتوبر	20 ديسمبر
عبدالعزیز عبدالله الزید* (رئيس اللجنة)	3	3	0	100	-	-	نعم	نعم	نعم
د. سعد صالح الرويتع*	3	2	1	67	-	-	نعم	لا	نعم
سعود سليمان الجبني*	3	3	0	100	-	-	نعم	نعم	نعم
عبدالرحمن محمد المفضي***	5	4	0	80	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
مطلق عبدالله المطلق***	5	5	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
يوسف عبدالستار الميميني**	2	2	0	100	نعم	نعم	-	-	-
إبراهيم محمد الرميح**	2	1	1	50	لا	نعم	-	-	-
د. خالد عبدالعزيز العرفج**	2	0	2	0	لا	لا	-	-	-

* أعضاء اللجنة المشار إليهم أعلاه تم ترشيحهم لعضوية اللجنة مع بدء الدورة الحالية بتاريخ 1 مايو 2015م.

** أعضاء اللجنة المشار إليهم أعلاه انتهت عضويتهم في اللجنة بنهاية الدورة السابقة بتاريخ 30 أبريل 2015م.

*** أعضاء اللجنة المشار إليهم أعلاه تم إعادة انتخابهم لعضوية اللجنة مع بدء الدورة الحالية بتاريخ 1 مايو 2015م.

لجنة المخاطر

تشكل لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء على الأقل، بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي، وتجتمع دورياً أربع مرات في العام أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكتمل نصاب الاجتماع بحضور أغلبية تزيد عن نصف عدد الأعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة. وتثبت قرارات اللجنة ومداوماتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

الهدف من إنشاء لجنة المخاطر هو مراقبة إدارة المخاطر بالبنك لضمان وعي وإدراك الإدارة للمخاطر الكبيرة التي قد يتعرض لها البنك، والتأكد من وجود السياسات والإجراءات القادرة على إدارة هذه المخاطر وعملياتها، وذلك ضمن حدود الصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة. وتقوم اللجنة بمراجعة الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان وجود هيكل تنظيمي متكامل لإدارة المخاطر.

اجتماعات لجنة المخاطر في عام 2015م

الاسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور%	18 مارس	06 مايو	07 سبتمبر	24 نوفمبر
سعود سليمان الجني * (رئيس اللجنة)	3	3	0	100	-	نعم	نعم	نعم
منصور صالح الميمان **	1	1	0	100	نعم	-	-	-
أنيس أحمد مؤمنة*	3	3	0	100	-	نعم	نعم	نعم
عبدالرحمن محمد المفضي	4	4	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم
د. خالد عبدالعزيز العرفج **	1	1	0	100	نعم	-	-	-
يوسف عبدالستار الميمني **	1	1	0	100	نعم	-	-	-
سعيد محمد الغامدي	4	4	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم

* أعضاء اللجنة المشار إليهم أعلاه تم ترشيحهم لعضوية اللجنة مع بدء الدورة الحالية بتاريخ 1 مايو 2015م.

** أعضاء اللجنة المشار إليهم أعلاه انتهت عضويتهم في اللجنة بنهاية الدورة السابقة بتاريخ 30 أبريل 2015م.

التغييرات في حصص الملكية الرئيسية

لم يتلق البنك من تاريخ الإدراج أي إشعارات من السادة كبار المساهمين بخصوص تغيير نسبة ملكيتهم في أسهم البنك وذلك بحسب ما تضمنته متطلبات الإفصاح المشار إليها في قواعد التسجيل والإدراج الصادرة من هيئة السوق المالية، ويتضمن الجدول التالي وصفاً مفصلاً لنسبة ملكياتهم:

اسم المساهم	عدد الأسهم بداية العام 2015/01/01م	عدد الأسهم نهاية العام 2015/12/31م	صافي التغيير	نسبة التغيير%	نسبة الملكية%
صندوق الاستثمارات العامة	885,893,333	885,893,333	0	0	44.29
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	200,000,000	200,000,000	0	0	10.00
المؤسسة العامة للتقاعد	200,874,765	200,874,765	0	0	10.04

ملكية أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأبنائهم القصر من أسهم البنك وتغييراتها خلال العام 2015م

أ - أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأبنائهم القصر

اسم من تعود له المصلحة	عدد الأسهم بداية العام 2015/01/01م	عدد الأسهم نهاية العام 2015/12/31م	صافي التغيير	نسبة التغيير%
منصور صالح الميمان	1,000	1,500	500	50
مطلق عبدالله المطلق	1,333	1,333	0	0
عبدالرحمن محمد المفضي (ممثل صندوق الاستثمارات العامة)	37,252	37,252	0	0
م. عبدالعزيز عبدالله الزيد (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	10,090	10,090	0	0
د. سعد صالح الرويتع	1,000	1,000	0	0
يوسف عبدالستار الميمني*	13,380	13,380	0	0

0	0	0	0	د. خالد عبدالعزيز العرفج (ممثل المؤسسة العامة للتقاعد سابقاً)*
0	0	11,668	11,668	إبراهيم محمد الرميح
0	0	0	0	سعود سليمان الجبني** (ممثل المؤسسة العامة للتقاعد)
100	26,600	26,600	0	أنيس أحمد مؤمنه** (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)
0	0	9,749	9,749	سعيد محمد الغامدي (الرئيس التنفيذي)

* تم احتساب عدد الأسهم نهاية العام لكل من الأستاذ يوسف بن عبدالستار الميمني والدكتور خالد بن عبدالعزيز العرفج بتاريخ 30 أبريل 2015م وهو يوم انتهاء دورة مجلس الإدارة السابقة وبالتالي انتهاء عضويتهم في المجلس.

** تم احتساب عدد الأسهم بداية العام لكل من الأستاذ سعود سليمان الجبني والأستاذ أنيس أحمد مؤمنه بتاريخ 01 مايو 2015م وهو يوم بداية دورة مجلس الإدارة الحالية وبالتالي بدء عضويتهم في مجلس الإدارة.

ب- كبار التنفيذيين وأزواجهم وزوجاتهم وأبنائهم القصر

اسم من تعود له المصلحة	المنصب	عدد الأسهم بداية العام 2015/01/01م	عدد الأسهم نهاية العام 2015/12/31م	صافي التغيير	نسبة التغيير%
لبي أحمد غزاوي	رئيس المجموعة المالية	11,401	0	11,401	100
إياد إبراهيم مديني	أمين عام مجلس الإدارة	5,300	0	5,300	100

حقوق المساهمين

إن النظام الأساسي للبنك ولائحة حوكمة البنك المعتمدة من مجلس الإدارة بتاريخ 31 مارس 2014م قد تضمنت عرضاً لحق المساهم في الحصول على أرباح وحضور الجمعيات والمناقشة والتصويت والتصريف بالسهم، بالإضافة إلى ما سبق فإن المعلومات والبيانات المتعلقة بالجمعيات والميزانيات وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة السنوي توفر للمساهمين وتُنشر في الصحف المحلية وعلى الموقع الرسمي للبنك.

حوكمة الشركات

بصفة عامة يعمل البنك الأهلي التجاري وفقاً لأحكام وإرشادات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، وقد طبقت إدارة البنك أحكام اللائحة فيما عدا الأحكام الواردة أدناه:

رقم المادة	متطلبات المادة	أسباب عدم التطبيق
المادة الثالثة والمادة الرابعة الفقرة (أ)	الحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية.	جاري العمل على تحديث النظام الأساسي للبنك وذلك ليتوافق مع التحديثات التي جرت على نظام الشركات المحدث من قبل وزارة التجارة والصناعة والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية.
المادة الخامسة (ط)	1- هل تم تمكين المساهمين من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة؟	جاري العمل على الانتهاء من مشروع استحداث صفحة علاقات المستثمرين على الموقع الرسمي للبنك والتي تشرف عليها وحدة علاقات المستثمرين بالأمانة العامة لمجلس إدارة البنك. كما أن البنك يتيح قنوات تواصل بين وحدة علاقات المستثمرين وكافة المساهمين والمستثمرين والجمهور عامه يمكنهم من خلالها طلب كافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه.
المادة السادسة (ب)	1- هل يشير النظام الأساسي للشركة باستخدام طريقة التصويت التراكبي؟	جاري العمل على تحديث النظام الأساسي للبنك وذلك ليتوافق مع التحديثات التي جرت على نظام الشركات المحدث من قبل وزارة التجارة والصناعة والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية.

شكر وتقدير

في ختام هذا التقرير، يسر مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري أن يتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وإلى حكومة خادم الحرمين الشريفين الموقرة.

ويتوجه مجلس الإدارة كذلك بالشكر والتقدير إلى كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ووزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية، ووزارة التجارة والصناعة الذين يبذلون كافة الجهود التي تدعم صناعة الخدمات المالية في المملكة بما يخدم ازدهار القطاع المالي الوطني، بجانب دورهم المستمر والملموس في مواصلة تحقيق النمو الاقتصادي الذي تشهده المملكة رغم التحديات الكبيرة التي تواجه كافة اقتصادات العالم.

كما يتقدم مجلس الإدارة بامتنانه إلى جميع مساهمي البنك على ثقتهم ودعمهم المتواصلين لإستراتيجيات الأعمال التي يضعها البنك، والشكر موصولاً كذلك إلى عملاء البنك الكرام الذين يُمثّلون أحد أقوى أصول البنك في نجاحه المستمر، وفي الختام لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كافة موظفي البنك على إخلاصهم وكفاءتهم التي كانت عنصراً حيوياً لتحقيق النتائج المتميزة التي حققها البنك خلال عام 2015م.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري